التجمع

31 صفحة
نوفمبر 2025
ISSN: 1810 - 2210

صحيفة دورية تصدر عن تجمع الوحدة الوطنية
العدد السابع والعشرون

10

ال محمود يستعرض كتابه (الحضارة الإسلامية والتعايش الإجتماعي)

17

فلسطين لا خيار سوى المقاومة لتحرير الأرض

25

عبيدلي العبيدلي: جيل Z المغربي والمعادلة الإصلاحية الجديدة

في اللقاء التشاوري لنواب التجمع مع الأهالي

قراطة يدعو لاصلاح صناديق التقاعد والرفاعي : البحرنة أولوية وطنية

نظم تجمع الوحدة الوطنية اللقاء التشاوري الثاني لنوابه، سعادة النائب الثاني لرئيس مجلس النواب أحمد قراطة، وسعادة النائب محمد الرفاعي، وذلك بمقر التجمع في الرفاع، بحضور رئيس وقيادات التجمع وعدد من أعضاء مجلسي النواب والشورى ورواد المجالس الأهلية.

وافتتح اللقاء المهندس نضال الشوملي رئيس التجمع مرحباً بالحضور، ومؤكداً أن مطالب المواطنين وتطلعاتهم هي البوصلة الأساسية للعمل النيابي، تنفيذاً للبرنامج الانتخابي للتجمع القائم على أربعة محاور هي السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية وخدمات المواطنين والأمن والسلم الاجتماعي.

04

EWA
هيئة الكهرباء والماء
Electricity & Water Authority

المكتب السياسي لتجمع الوحدة الوطنية يحذر من الآثار المحتملة لخصخصة خدمات الكهرباء والماء على مكتسبات المواطنين

18

الرفاعي: انتخابات الغرفة في 2018 شهدت منافسة قوية، لكن بعد تطبيق التعديل وهيمنة الشركات الكبرى لم تعد هناك منافسة حقيقية

في حلقة نقاشية أقامها تجمع الوحدة الوطنية، بحضور كل من رجل الأعمال باسم المحميد والنائب الثاني لرئيس مجلس النواب أحمد قراطة، وعضوي المجلس محمد الرفاعي وعبد الواحد قراطة، إضافة إلى عدد من رجال الأعمال، حيث أكد الحضور ضرورة تعديل القانون

قال النائب محمد الرفاعي أن مشروع تعديل القانون تم تقديمه في دور الانعقاد الأول، وكان ضمن اهداف برنامجه الانتخابي، موضحا أنه قبل العام 2012 كان لكل مؤسسة صوت واحد في انتخابات الغرفة، بغض النظر عن حجمها، لكن بعد تعديل القانون، أصبح عدد الأصوات يمنح بحسب رأس المال، بما لا يتجاوز 10 أصوات للشركات الكبرى وتابع في العام 2018، تم تعديل القانون مرة أخرى، وأصبح هناك تفاوت كبير في عدد الأصوات، حيث وصل عدد الأصوات الممنوحة للشركات الكبرى إلى 256 صوتا، ما أحدث فجوة كبيرة في التوازن التصويتي .

وأضاف الرفاعي أن هناك إشكالا آخر يتعلق الزامية الاشتراك في الغرفة، حيث يجبر التاجر على الانتساب، والأصل أن يكون الانتساب اختياريا. وأوضح أن انتخابات العام 2018 شهدت منافسة قوية، لكن بعد تطبيق التعديل الجديد وهيمنة الشركات الكبرى على الأصوات أصبحت المشاركة ضعيفة ولم تكن هناك منافسة حقيقية وأكد الرفاعي أن الغرفة تلعب دورا مهما في العملية التجارية وفي التشريعات الاقتصادية.

الرفاعي: يشيد بتوجيهات سمو ولي العهد رئيس مجلس الوزراء بخفض أقساط مزايا وتنويع الحلول الإسكانية

أشاد سعادة النائب محمد الرفاعي بتوجيهات صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد رئيس مجلس الوزراء، حفظه الله لوزارة الإسكان بخفض الحد الأقصى للأقساط الشهرية لمنتفعي برنامج مزايا من خلال زيادة قيمة الدعم المالي الحكومي المقدم للمستفيدين وأكد الرفاعي أن التوجيهات الكريمة لسمو ولي العهد رئيس الوزراء تجسد نهج القيادة الحكيمة في تخفيف الأعباء المعيشية عن المواطنين وتعزيز استقرارهم الأسري والاجتماعي. وأضاف الرفاعي أن توجيه سموه بتنويع الخيارات والحلول الإسكانية بالتعاون مع القطاع الخاص، يعكس رؤية متقدمة وشاملة لتطوير القطاع الإسكاني بما يواكب تطلعات المواطنين ويسهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في مملكة البحرين.

قراطة: إصلاح التقاعد والدعم الحكومي في صدارة أولويات المجلس بالدور المقبل

قال النائب الثاني لرئيس مجلس النواب أحمد عبدالواحد قراطة في مقابلة صحفية مع صحيفة الأيام إن إصلاح الصناديق التقاعدية وتطوير الدعم الحكومي بما يصبّ في تحسين المستوى المعيشي ستظل أولويات نيابية في دور الانعقاد المقبل.

وأشار إلى أنه يترأس لجنة المقترحات المستعجلة التي شُكلت بعد تزايد عدد المقترحات التي تتجاوز أحيانًا 16 مقترحًا في جلسة واحدة، في حين لا يمكن إدراج سوى خمسة منها، مبينًا أن اللجنة تحتكم لشروط الاستعجال كارتباط المقترح بمناسبات قريبة أو أزمات عاجلة، بينما تُحال المقترحات الخدمية العادية إلى اللجان المختصة. وأوضح أن الانتقادات التي توجه للجنة طبيعية. وعن نوعية المقترحات، قال قراطة إن بعض النواب يقدمون مقترحات غير مدروسة قد تتجاوز كلفتها الميزانية العامة للدولة، مؤكدًا أن تقديم المقترحات يجب أن يكون مسؤولاً، ويتوافق مع برنامج عمل الحكومة. ورأى قراطة أن مجلس النواب بحاجة إلى توسيع صلاحياته، وأن النائب يحتاج أدوات رقابية أكثر فاعلية ليعكس هموم المواطنين. وبشأن الوضع المالي، قال قراطة إن الدين العام بلغ 17 مليارًا، وسيرتفع إلى 21 مليارًا في 2026، أي ما يعادل 113-% من الناتج المحلي الإجمالي، لذلك قدم المجلس مقترحًا لخفضه إلى 60%. وأشار إلى أن 41 جهة حكومية فقط تدخل إيراداتها في الميزانية، مقابل 64 جهة بلا إيرادات، وهو خلل كبير يستنزف الموازنة. وعن الانتقادات الشعبية للمجلس، اعتبر قراطة أن السبب الرئيس هو ضعف التواصل، فالنائب الذي لا يفتح مجلسه، ولا يقترب من الناس يُنتقد طبيعيًا، لافتًا إلى أن الحضور في المجالس والندوات ضرورة لفهم احتياجات المواطنين..

قراطة: الاقتصاد لا يتحرك دون ضخ حكومي .. فكيف نناقش رفع الأسعار في ظل الركود

قراطة: الحكومة تعترف بارتفاع الأسعار وتزيد المخصصات رغم غياب الضخ المالي للمشاريع

في اللقاء التشاوري مع الأهالي نواب تجمع الوحدة الوطنية يستعرضون الإنجازات والتحديات التشريعية والخدمية

نظم تجمع الوحدة الوطنية اللقاء التشاوري الثاني لنوابه، سعادة النائب الثاني لرئيس مجلس النواب أحمد قراطة، وسعادة النائب محمد الرفاعي، وذلك بمقر التجمع في الرفاع، بحضور رئيس وقيادات التجمع وعدد من أعضاء مجلسي النواب والشورى ورواد المجالس الأهلية.

وافتتح اللقاء المهندس نضال الشوملي رئيس التجمع مرحباً بالحضور، ومؤكداً أن مطالب المواطنين وتطلعاتهم هي البوصلة الأساسية للعمل النيابي، تنفيذاً للبرنامج الانتخابي للتجمع القائم على أربعة محاور هي السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية وخدمات المواطنين والأمن والسلم الاجتماعي.

وأشار الشوملي إلى أن التجمع كان ولا يزال سنداً داعماً لعمل النواب من خلال مؤتمرات وندوات وفعاليات تناولت قضايا البطالة، البحرنة، ضريبة الشركات، إصلاح أنظمة التقاعد، وحماية الهوية الوطنية. مشدداً على أن إنجازات النواب لا تنسب لفرد بقدر ما تعكس جهداً مشتركاً، ووجه الشوملي الشكر للمجالس البحرينية على دورها في تعزيز الوعي المجتمعي والمشاركة الوطنية.

استهل النائب أحمد قراطة كلمته بالإشارة إلى الأوضاع في غزة، مؤكداً أن معاناة الشعب الفلسطيني تضع على عاتق النواب مسؤولية أخلاقية وسياسية لمناصرة القضايا العادلة. وتناول قراطة التحديات الداخلية، مركزاً على محورَي السلطة التنفيذية والتشريعية من برنامج التجمع الانتخابي.

وأوضح أن خطة الحكومة للوصول إلى التوازن المالي لن تتحقق ما لم تدخل جميع الإيرادات في الميزانية العامة، مؤكداً أن المواطن يجب أن يكون الأولوية في التخطيط الاقتصادي. وقال إن التعافي الاقتصادي والتوازن المالي يسيران معاً، لكن الواقع يكشف عن إغلاق الكثير من المحلات بسبب الرسوم والضرائب.

وحذر من تضخم الدين العام الذي قد يصل إلى 27 مليار دينار بنهاية 2026، معتبراً ذلك تهديداً خطيراً يهدد استقرار الاقتصاد الوطني. وأشار إلى وجود 23 وزارة و64 وزيراً من دون حقيبة، في وقت لا تتجاوز فيه السعودية والإمارات هذا العدد، لافتاً إلى التشابه الكبير في الصلاحيات والميزانيات بين الوزارات والهيئات، مما يمثل عبئاً إضافياً على الموازنة العامة.

وفي ملف صناديق التقاعد، كشف قراطة عن عجز يبلغ 379 مليون دينار، داعياً إلى

قراطة يحذر من تضخم الدين العام ويدعو لإصلاحات عاجلة في الميزانية وصناديق التقاعد

الرفاعي: البحرنة أولوية وطنية.. ونحرص على استخدام جميع أداوتنا النيابية المتاحة

إصلاحات عاجلة تحمي حقوق المتقاعدين وتضمن استدامة الصناديق. كما استعرض القوانين والمقترحات التي تقدم بها نواب التجمع بينها مقترحات لإعادة صرف الزيادة السنوية للمتقاعدين، وخفض نسبة الاستقطاع من الموظفين، وزيادة منحة الزواج للفئات المستحقة .

وأكد أن تقليص صلاحيات مجلس النواب ينعكس سلباً على أدائه، مذكراً بأن مجلس 2006 كان الأقوى لوجود الجمعيات السياسية تحت القبة. وأشار إلى أن المجلس الحالي تمكن رغم ذلك من التصدي لزيادة القيمة المضافة والكهرباء، وانتزع دعماً محدوداً (40 ديناراً) ساعد في تخفيف الأعباء.

كما تطرق إلى تجربة الاستجواب التي انتهت بإقالة وزير ومدير طيران الخليج معتبراً أن ذلك أثبت أهمية تفعيل الأدوات الرقابية. واستعرض إنجاز النواب بتعديل قانون الاحتياطي للأجيال القادمة الذي يقتطع مبالغ متفاوتة من عوائد النفط بحسب سعر البرميل، بما يحفظ حق الأجيال المقبلة.

وشدد قراطة على أن نواب التجمع تصدوا لمحاولة الحكومة تحقيق فائض من جيب المواطن كما تقدموا بمقترحات لتحقيق ضرائب عادلة، بينها إعفاء محدودي الدخل ممن يقل دخلهم عن 600 دينار من جميع أنواع الضرائب، واقتراح إنشاء وزارة للتخطيط.

وفي جانب تحسين المعيشة للمواطنين، أشار إلى اقتراحات لزيادة رواتب الأئمة والمؤذنين، وضمان عدم تضرر المستحقين لعلاوة الغلاء عند الانتقال بين الفئات، والسماح للموظفين الحكوميين بفتح سجلات تجارية لتحسين دخلهم.

وحول عمله لأهالي الدائرة، أوضح قراطة أن غياب المجلس البلدي في الدائرة جعله يقوم بدور مضاعف، حيث يعمل كنائب وبلدي في آن واحد .

وختم بالتأكيد على أن المجلس النيابي يفتقر لتكتلات حقيقية بين الجمعيات، وأن التحالفات الحالية قائمة فقط على ملفات محددة، داعياً إلى تعزيز العمل الجماعي لاستعادة قوة المجلس.

وفي كلمته أكد النائب محمد الرفاعي أن خدمة الناس والاستماع إليهم كانت نقطة الانطلاق لعمله النيابي منذ اليوم الأول، حيث تم تجهيز المقر الانتخابي ليكون حلقة وصل مباشرة مع الأهالي، مع تخصيص خط للتواصل وتلقي الملاحظات

والمقترحات بشكل مستمر.

وفي ملف البطالة والبحرنة، أوضح الرفاعي أنهم تقدموا بأكثر من 17 مقترحاً بقانون واقتراح برغبة، جميعها تستهدف إلزام القطاعين العام والخاص بتوطين الوظائف. وشملت هذه المقترحات: بحرنة المهن الصحية والتعليمية، إلزام مؤسسات التعليم والتدريب الخاصة بإعطاء الأولوية للبحرينيين في التوظيف، تعديل قانون العمل الأهلي ليُلزم أصحاب العمل بمراجعة سجلات وزارة العمل قبل استقدام عمالة أجنبية، ورفع رسوم استقدام الأجانب في الوظائف الإدارية والمهنية لتشجيع أصحاب العمل على تشغيل البحرينيين.

وأشار إلى نجاح بعض هذه الجهود في فتح مجالات توظيف جديدة، منها تشغيل خريجي التمريض بشكل كامل في المراكز الصحية الحكومية، مؤكداً أن وزيرة الصحة اعلنت خلو قوائم الانتظار من بحرينيات في هذا القطاع.

كما أشاد بتجربة وزارة التربية والتعليم التي توظف سنوياً نحو 400 خريج من كلية المعلمين مباشرة في المدارس، ما وفر فرص عمل مضمونة للشباب وأعاد الثقة بمسار التعليم التربوي.

ولفت الرفاعي إلى أن صندوق التعطل يملك فوائض مالية كبيرة، مشيراً إلى المبادرة التي رُصد لها 2 مليون دينار لتشغيل الشباب البحريني. لكنه أكد أن التحدي ما زال قائماً في ظل زيادة أعداد الخريجين وقلة الفرص، ما يستدعي استراتيجية وطنية واضحة للتوظيف. كما شدد على ضرورة التزام الشركات الحكومية بالبحرنة، مشيراً إلى أن بعض العقود المبرمة مع شركات لا توفر فرصاً كافية للبحرينيين، وهو ما تمت معالجته بالتنسيق مع تمكين لتغطية الفارق في الرواتب بين البحريني والآجنبي، مما أسقط حجة الكلفة التي كانت تُستخدم لتبرير تفضيل الأجانب.

وفي ملف الإسكان، بيّن الرفاعي أن المحافظة الجنوبية تعاني نقصاً في المشاريع مقارنة بالمناطق الأخرى، وهو ما دفعه لتقديم مقترحات تعتمد معيار الأقدمية في توزيع الوحدات الإسكانية، مثمناً توجيه سمو رئيس الوزراء باعتماد مبدأ الأقدمية كما قدم نواب التجمع سلسلة اقتراحات منها: تسليم الوحدات الجاهزة للمستحقين بشكل عاجل، تمديد فترة سداد الأقساط إلى أكثر من 35 عاماً، استحداث نظام يتيح للمواطن اختيار وحدته من بين عدة مواقع، وتعديل الأنظمة الإسكانية بما يضمن تطوير الخدمات وتحسين مستوى المعيشة.

وعلى صعيد محور تعزيز الهوية الوطنية ومواجهة الظواهر الدخيلة اشار الرفاعي إلى تقديم

مقترحات لتغليظ عقوبة الشذوذ الجنسي، وتفعيل القوانين التي تحد من العمالة السائبة، وتنظيم سكن العزاب بما يحافظ على خصوصية الأحياء السكنية.

واشار الرفاعي الى اهتمامهم باحياء الفعاليات الوطنية التي تعزز الهوية والانتماء، مثل الاحتفال بالعيد الوطني والقرقاعون مشيراً الى أن هذه المناسبات تمثل حصناً ثقافياً في مواجهة التحديات. وفي ملف الامن الغذائي اشار الى مقترح إنشاء مجلس أعلى للأمن الغذائي يضع خططاً استراتيجية لضمان استدامة الأمن الغذائي الوطني.

وعلى صعيد خدمات المواطنين في دائرته أشار الرفاعي إلى إعادة إحياء مركز شباب البحير في الرفاع، ليكون مؤسسة شاملة تحتضن الشباب من الجنسين وتوفر بيئة محفزة لصقل مهاراتهم، مؤكداً أن المركز أصبح اليوم نموذجاً للعمل الشبابي بفضل الدعم الذي حصل عليه من تجمع الوحدة الوطنية.

وختم الرفاعي بالتأكيد على حرصهم على استخدام جميع الأدوات النيابية المتاحة من أسئلة واقتراحات بقوانين ومتابعة ميدانية مباشرة، مشدداً على أن نجاح العمل النيابي يتطلب تكاملاً بين النواب والمجتمع المدني والأهالي، وأن الأبواب ستظل مفتوحة لاستقبال أي ملاحظة أو مطلب يخدم المواطن ويعزز مكانته في وطنه.

شهد اللقاء مداخلة من المهندس عبد الله الحويحي، الذي اعتبر اللقاء نموذجاً للشجاعة الأدبية في مواجهة المجتمع، لافتاً إلى أن مجلس النواب مقيد بصلاحيات محدودة أمام الحكومة التي تمتلك أولوية التشريعات.

أما الأستاذ عوض السبع فدعا لتنسيق أكبر بين النواب والحكومة لتكييف مخرجات التعليم مع سوق العمل، مؤكداً ضرورة تعزيز الشفافية ووقف الهدر العام.

في ختام اللقاء، توجه الشوملي بالشكر للنائبين قراطة والرفاعي على التزامهما الدقيق بالبرنامج الانتخابي، وللحضور على مساهمتهم في إنجاح اللقاء. وأكد أن تجمع الوحدة الوطنية سيواصل نهجه القائم على التواصل المباشر مع الأهالي وتبني ملاحظاتهم ومقترحاتهم، مع متابعة تنفيذها بالتنسيق مع النواب والجهات الرسمية.

كما شدد على أن القضايا التي أثارها الحضور مثل معالجة تداعيات التقاعد الاختياري، وتحسين الخدمات الطبية، وتوطين الكوادر الوطنية في الجامعات الخاصة، ستحظى بمتابعة حثيثة لضمان استجابة عملية تسهم في تعزيز العمل الوطني المشترك ورفعة البحرين

معاناة الشعب الفلسطيني تضع على عاتق النواب مسؤولية أخلاقية وسياسية لمناصرة القضايا العادلة.

بحضور عدد من النواب وأعضاء غرفة التجارة والمهتمين

تجمع الوحدة الوطنية يحث النواب على تمرير تعديلات قانون غرفة تجارة وصناعة البحرين

عطفًا على مخرجات الحلقة النقاشية التي نظمها تجمع الوحدة الوطنية بحضور عدد من أعضاء مجلس النواب والتجار للإستماع إلى آراء وملاحظات الشارع التجاري بشأن تعديلات قانون غرفة تجارة وصناعة البحرين . و انطلاقا من مكانة هذه المؤسسة التجارية العريقة ودورها الاقتصادي المحوري، والتي يؤكد التجمع على اعطائها أقصى درجة من الاستقلالية الادارية والتنفيذية، و توسيع دائرة المشاركة في رسم توجهاتها وسياساتها يطالب تجمع الوحدة الوطنية عبر هذا البيان مجلس النواب بإجازة التعديلات المقترحة على القانون بما يحقق تطلعات القاعدة التجارية العريضة ويعزز مبادئ العدالة والمشاركة الواسعة والحقيقية لجميع فئات التجار في اختيار من يمثلهم في مجلس إدارة غرفة التجارة . وذلك من خلال ماجاء في نص المادة الأولى من مسودة مشروع القانون بتعديل جدول تحديد عدد الأصوات التي يمتلكها كل عضو بالغرفة والذي يهدف الى : ١- إعادة العمل بجدول تحديد عدد الأصوات التي يمتلكها كل عضو بالغرفة في الاقتراع والمعمول به منذ تأسيس الغرفة عام 1939 ، حتى صدور المرسوم بقانون رقم (48) لسنة 2012 بشأن غرفة تجارة وصناعة البحرين. ٢- خضوع أي نظام تصويت إلى اعتبارات أبرزها تحقيق العدالة والشفافية وعدم التمييز على أساس التناسب والتشاركية ٣- زيادة رأس المال ونقصانه لا يؤثر في المركز القانوني لعضو غرفة التجارة والصناعة . ويؤكد التجمع تبنيه لصوت الشارع التجاري وقضاياه التي ترتبط بشكل وثيق باولويات قضايا المجتمع البحريني مشدداً على أهمية تحمل مجلس النواب لمسؤوليته الوطنية تجاه الشارع التجاري، والاستجابة لمطالبه العادلة من خلال إقرار تعديلات القانون بما يعزز الشفافية، ويعيد للغرفة دورها التمثيلي الجامع لكافة التجار بمختلف فئاتهم ومستوياتهم مع رفض التوجهات لتمديد الرئاسة للغرفة لأكثر من دورتين متتاليتين . لقد كشفت مخرجات الحلقة النقاشية التي نظمها التجمع ومن خلال مشاركات ومداخلات الحضور حجم الاستياء من القانون الحالي، الذي تسبب بشكل مباشر في عزوف أعداد كبيرة من التجار عن المشاركة في الانتخابات، وأدى إلى سيطرة فئة محدودة من كبار التجار على مقاعد مجلس إدارة الغرفة واحتكارهم للقرار التجاري مما أضر بتوازن التمثيل الحقيقي لمختلف شرائح التجار وروح العمل التجاري الحر .

سهى الغوزي : ٤٠ بالمائة من الوظائف التقليدية ستختفي و٦٥ بالمائة من الوظائف في الخليج لم تكن موجودة قبل ٥ سنوات

في الورشة التفاعلية التي نظمتها لجنة مدينة حمد بتجمع الوحدة الوطنية بعنوان (كيف يستعد الشباب للالتحاق بسوق العمل)

نظمت لجنة مدينة حمد بتجمع الوحدة الوطنية ورشة تفاعلية بعنوان (كيف يستعد الشباب للالتحاق بسوق العمل) تحدثت فيها الناشطة الاجتماعية وخبيرة التنمية الثقافية سهى الغوزي وادارت الورشة عضو الهيئة المركزية جيهان الوخيان بحضور سماء الرئيس نائب رئيس التجمع للشؤون التنظيمية وعوض سعد نائب رئيس التجمع لشؤون الموارد وعلي الفرج رئيس لجنة مدينة حمد بالتجمع و عدد من أعضاء الهيئة المركزية واولياء الأمور والشباب وذلك بمقر تجمع الوحدة الوطنية بالرفاع .

و استعرضت جيهان الوخيان محاور الورشة التي تناولت أبرز متطلبات سوق العمل، والمهارات التي يجب تطويرها، وكيفية الاستعداد للمقابلات الشخصية، وكتابة السيرة الذاتية، بالإضافة إلى أهمية التدريب العملي وبناء العلاقات المهنية وقالت الوخيان إن النجاح المهني في عالم اليوم لم يعد مرتبطًا بالشهادات الأكاديمية فقط، بل أصبح مرهونًا بالقدرة على اكتساب المهارات، ومواكبة التطورات .

وأوضحت الاستاذة سهى الغوزي في مبتدر حديثها ان التنوع الاقتصادي و التطور التكنلوجي والنمو السكاني هي أبرز عوامل تغيير سوق العمل التي أدت الى اختفاء الكثير من الوظائف والمهن وبروز وظائف أخرى جديدة بالمقابل حيث أن اكثر من ٤٠ بالمائة من الوظائف التقليدية اصبحت الان معرضة للاختفاء كما أنه وبحسب تقرير لمنصة لينكد إن لعام ٢٤ اكثر من ٦٥ بالمائة من الوظائف في دول الخليج العربي لم تكن موجودة قبل خمس سنوات مشيرة الى ان البحرين بها التنوع الاقتصادي الذي يخلق الكثير من فرص العمل المختلفة وهي الدولة الأولى عربياً في الجاهزية الرقمية في عالم يتوجه نحو الاقتصاد الرقمي .

وذكرت الغوزي ان قطاعات التكنلوجيا والتحول الرقمي والهندسة والبنية التحتية والطاقة المتجددة والرعاية الصحية هي أكثر القطاعات طلباً في الخليج العربي عام 2025 كما أن الذكاء الاصطناعي وتعلم الآلة و الطب والرعاية الصحية هي أعلى الوظائف طلباً في الخليج العربي حالياً بجانب مهندسو الطاقة والبنية التحتية وخبراء التعليم .

مشيرة الى ان البرمجة وتحليل البيانات والامن السيبراني وإدارة المشاريع الحديثة والذكاء العاطفي والتفكير النقدي والعمل الجماعي هي أبرز المهارات التقنية والشخصية المطلوبة في سوق العمل .

واوضحت سهى الغوزي ان استعداد الشباب للحصول على الوظائف المطلوبة يقتضي تطوير مهاراتهم التقنية وشهاداتهم التخصصية مع إتقان اللغات الأجنبية وخاصة اللغة الانجليزية وكذلك اللغة الصينية بجانب تجهيز السيرة الذاتية على الانترنت ومتابعة معارض التوظيف .

وتطرقت المحاضرة الى سبل تحقيق النجاح في سوق العمل ومن بينها التعليم المستمر ومواكبة التغيرات والتحديات التي تواجه الباحثين عن العمل ودور الحكومات في دعم سوق العمل .

ال محمود : الحل في الرجوع الى المنبع لنرى كيف حقق المسلمون التعايش العالمي بين الحضارات والقوميات وجعلوها امة واحدة .

في المحاضرة التي أقامها تجمع الوحدة الوطنية لفضيلة الشيخ عبد اللطيف ال محمود حول كتابه (الحضارة الإسلامية والتعايش الإجتماعي)

نظم تجمع الوحدة الوطنية محاضرة لفضيلة الشيخ الدكتور عبد اللطيف ال محمود حول كتابه (الحضارة الإسلامية والتعايش الإجتماعي) بحضور رئيس التجمع وأعضاء الهيئة المركزية وعدد من الأكاديميين والمهتمين والباحثين وذلك بمقر تجمع الوحدة الوطنية بالرفاع .

وأدار الندوة المهندس عبد الله الحويحي عضو المكتب السياسي الذي أكد على أهمية موضوع الكتاب بالنسبة للمجتمع العربي على وجه الخصوص لأن هناك التباسات كثيرة موجودة الآن في واقع العلاقة بين الحضارة الاسلامية والحضارات الإنسانية الأخرى تسببت في اشكاليات في طريقة تعاطي المسلمين مع المجتمعات والحضارات الأخرى لافتاً لما يحققه الكتاب من إثراء للحوار سواء كان بين المسلمين والمجتمعات الأخرى أو فيما بين مكونات المجتمع الإسلامي نفسه .

وحول أسباب اصدار الكتاب أشار فضيلة الشيخ الى أن أمر انطلاق المسلمين من جديد نحو المستقبل ظل يؤرقه كثيراً وماهي المشكلة وما الحل وقال الكثير من العلماء والمفكرين ظلوا مشغولين بالأزمة التي يعيشها العالم الإسلامي كأفراد ودول وأمم أو شعوب بسبب الحالة التي وصل اليها المسلمون بعد ان كانوا قد أقاموا كل تلك الحضارة في التاريخ لكن تراجع حالهم وتخلفوا عن ركبها وبدأوا في الانهيار منذ سقوط الدولة العثمانية حيث وجدوا انفسهم مقسمين والكلمة العليا للدول الاستعمارية .

واكد ال محمود ان احد أسباب التراجع هو عودة العرب للتفكير بمنهج قديم يعود الى ماقبل الاسلام من خلال التمسك بقوميتهم العربية في محاولتهم للاجابة على سؤال من نحن لكن الحقيقة أن الأمة العربية لم تنهض الا حين تغيرت نظرتها الى نفسها بعد مجيء الاسلام الذي اعطاها رؤية تمثلت في قوله تعالى (كنتم خير أمة اخرجت للناس) وهي الرؤية التي فهمها المسلمون حين انطلقوا في الأرض ليوصلوا كلمة الله ليس بالتمسك بقوميتهم بل بالمركز الاسلامي لأمتهم (قرآناً عربياً) حيث اصبحت رؤيتهم لانفسهم انهم للناس جميعاً وليسوا لانفسهم فاستطاعو ان يحققوا خلال ٩٠ سنة انتشاراً كبيراً للاسلام شرقاً وغرباً .

وقال ال محمود اذا اردنا مستقبلاً افضل مما نحن فيه يجب ان نعلم أن كل القوميات التي دخلت في الاسلام ساهمت في بناء الحضارة الاسلامية والدليل هو انتشار المراكز الحضارية الاسلامية في كل مكان من بغداد الى الجزائر الى مصر الى الهند الى فارس وغيرها لان الاسلام لم يأت مخصصاً لأي قومية دون الأخرى .

وأكد ان احد اسباب تمزق الأمة وخلافاتها يكمن في العلماء انفسهم عندما انتشر التعليم الديني وانتشرت العلوم التي تدرس في المعاهد الدينية تم تدريس الطلاب كتباً مضت عليها مئات السنوات بما فيها من قذف للاخرين وادعاء للتميز و(اننا اهل الجنة والبقية اهل النار) كتباً هي في الاصل لاتعطى لعامة الناس بل للعلماء فقط ليفهمونها لان مهمة العلماء مختلفة لكن تم اعطائها لعامة الناس وبدأ الناس يتصارعون فيما بينهم .

لابد من بناء مشروع عربي موحد يواجه التوسع الإيراني والهيمنة الصهيونية

المشاركون في ندوة تجمع الوحدة الوطنية حرب إيران والكيان.. الدروس المستفادة :

الحويحي : ادعو لتحويل القمة الخليجية (٤٤) بالمنامة إلى محطة انطلاق حقيقية لمشروع الاتحاد الخليجي

أقام تجمع الوحدة الوطنية ندوة بعنوان (حرب إيران والكيان.. الدروس المستفادة) تناول فيها المشاركون أبعاد وتداعيات الحرب بين إيران والكيان الصهيوني، وتداعياتها مع استشراف مستقبل الأمن الإقليمي في ظل التحولات الجيوسياسية المتسارعة.

وشارك في الندوة المهندس عبدالله الحويحي، عضو المكتب السياسي للتجمع، والكاتبة الصحفية فوزية رشيد، ومن خلال تقنية الزووم من الكويت الدكتور محمد غانم الرميحي أستاذ علم الاجتماع السياسي والدكتور محمد سعيد إدريس مستشار مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية من القاهرة، وأدار الجلسة الدكتور علي الصوفي، نائب رئيس التجمع للشؤون السياسية، بحضور رئيس التجمع المهندس نضال الشوملي وعدد من أعضاء الهيئة المركزية والباحثين والمهتمين .

واجمع المشاركون في الندوة على أهمية بناء مشروع عربي موحد يواجه التوسع الإيراني والهيمنة الصهيونية وإعادة النظر في العلاقات الإقليمية وبناء تحالفات جديدة على أساس المصالح المشتركة بجانب تطوير منظومة أمن جماعي خليجي تحفظ السيادة وتواجه التهديدات الجماعية.

وفي كلمته الافتتاحية، أكد الدكتور علي الصوفي مدير الندوة أن الحرب الأخيرة بين إيران والكيان الصهيوني كانت زلزالاً جيوسياسياً هزّ المنطقة، وكسرت قواعد الردع التقليدية، مما يفتح الباب لاحتمالات صدام مباشر وشامل.

ودعا إلى تحليل شامل للتداعيات على مختلف المستويات، وإلى بناء منظومة أمن جماعي إقليمي مستقلة عن المحاور الدولية.

وتساءل الدكتور محمد الرميحي في كلمته عن أولويات الصراع القائم، مشيراً إلى أن أحداث غزة مرتبطة باتفاقات مسبقة بين إيران ووكلائها في المنطقة. وأوضح أن الطموح الإيراني التوسعي المغلف بالشيعية السياسية هو أحد أبرز أسباب التوتر والحرب مستشهداً بوثائق وتقارير تثبت تورط إيران في دعم وتسليح الميليشيات.

وأكد أن الافتقار إلى استراتيجية عربية موحدة وغياب العلم كأداة للتفوق، يُبقي المنطقة رهينة للمشاريع الأجنبية.

وأكد الدكتور محمد سعيد إدريس،

الرميحي : الافتقار إلى استراتيجية عربية موحدة وغياب العلم كأداة للتفوق، يُبقي المنطقة رهينة للمشاريع الأجنبية

محمد سعيد ادريس : لابد من إحياء مشروع الاتحاد الخليجي وادعو ايران لمراجعة سياستها العدوانية تجاه الخليج والدول العربية

فوزية رشيد : ايران تسعى لتمزيق العرب عبر الميليشيات، و الصهيونية تسعى للهيمنة الشاملة، بينما نفتقر إلى مشروع جامع ومستقل

في كلمته أن العدوان الأخير لم يكن إسرائيلياً فقط، بل جاء بدعم أمريكي واضح، مشدداً على أن إسرائيل تسعى لتدمير قوة إيران لإخراجها من معادلة الصراع.

وأشار إلى أن الحرب أظهرت أن إيران لم تنهزم، داعياً إلى إحياء مشروع الاتحاد الخليجي ومراجعة ايران لسياستها العدوانية تجاه الدول العربية ودول الخليج ودعا ادريس الى تأسيس محور حضاري عربي-إيراني-تركي لمواجهة العدو الصهيوني.

وفي كلمتها، ربطت الكاتبة الصحفية فوزية رشيد جذور الأزمة الحالية بتاريخ طويل من المخططات الاستعمارية التي بدأت بمؤتمر لندن عام 1907، ومرّت باتفاقية سايكس بيكو، وصولاً إلى مشروع الشرق الأوسط الجديد .

وأشارت فوزية رشيد إلى تنافس ثلاث مشاريع في المنطقة هي المشروع الصهيوني، والإيراني، والإخواني، مؤكدة أن إيران أدت دوراً خطيراً في تمزيق الدول العربية عبر الميليشيات، وأن المشروع الصهيوني يسعى للهيمنة الشاملة، بينما العرب يفتقرون إلى مشروع جامع ومستقل.

وفي الكلمة التي قدمها المهندس عبد الله الحويحي عضو المكتب السياسي أكد التزام التجمع بمواصلة جهوده الفكرية والسياسية في الدفع نحو رؤية استراتيجية عربية مستقلة تحفظ أمن الشعوب واستقرار المنطقة

وقال الحويحي إن الطرف الخاسر الحقيقي في حرب الـ12 يوماً بين إيران والكيان الصهيوني هو العالم العربي، ودول الخليج بشكل خاص، لأنها الأقرب والأكثر تأثراً. واعتبر أن الحرب هي حلقة في سلسلة طويلة من الصراعات المستمرة في المنطقة منذ أربعة عقود، تقودها مشاريع توسعية متصارعة. وأكد الحويحي على أهمية تفعيل مشروع الاتحاد الخليجي، انطلاقاً من مبادرة الملك عبدالله بن عبدالعزيز رحمه الله وما عبّر عنه جلالة ملك البحرين المعظم، داعياً إلى تحويل القمة الخليجية (44) المرتقبة في ديسمبر المقبل بالمنامة إلى محطة انطلاق حقيقية لمشروع الاتحاد.

المهندس نضال الشوملي : حملتم صوت البحرين الذي يرفض الظلم ورسالة الأمل لأهلنا الصابرين في غزة

تنسيقية الجمعيات السياسية تقيم حفل تكريم للمشاركين في أسطول الصمود العالمي

نظمت تنسيقية الجمعيات السياسية بمشاركة تجمع الوحدة الوطنية وممثلي عدد من الجمعيات السياسية يوم الاربعاء الموافق 22 اكتوبر 2025 حفل تكريم المواطنين البحرينيين المشاركين في اسطول الصمود العالمي وهم سامي عبد العزيز ومحمد عبدالله وسلوى جابر، بمقر المنبر الوطني الاسلامي.

وقدم المهندس نضال الشوملي رئيس التجمع كلمة اللجنة التنسيقية للجمعيات السياسية والتي جاء فيها :

نجتمع اليوم في هذا المحفل الدافئ، لا لنحتفل وحسب، بل لنُسطر كلمات الشكر والعرفان لأشخاص اختاروا طريق الإقدام والعزيمة، ولنُكرم أبناء البحرين الذين شاركوا في أسطول الحرية أو أسطول الصمود المتجه لكسر الحصار عن قطاع غزة.

إن مشاركة أبنائنا في هذا الأسطول لم تكن مجرد رحلة بحرية، بل كانت رحلة ضمير، ورسالة تحدٍ، وبياناً عملياً صارخاً يجسد الموقف الأصيل للشعب البحريني، شعب المحبة والوفاء، تجاه إخوته في غزة. لقد أثبتوا أن القلوب أكبر من الجغرافيا، وأن روابط الأخوة الإنسانية لا يمكن أن يقطعها حصار أو ظلم.

وليس هذا الموقف غريباً على أبناء شعب البحرين الذي ننتهز هذه السانحة لتجديد التحية لمواقفه الثابتة في دعم ومناصرة غزة الصامدة طوال العامين الماضين .

غزة المنتصرة .. نعم منتصرة لأنها أفشلت بصمود ابطالها اهداف الكيان الصهيوني من حربه عليها والتي كانت تتمثل في ثلاث مهام أولها إجلاء الرهائن بقوة السلاح وهذا لم يتحقق ، والمهمة الثانية كانت تدمير حماس وهذا أيضاً لم ينجح فيه الكيان والمهمة الثالثة كانت هي الاستيلاء على غزة وقد فشل فيها الكيان المجرم أيضاً رغم الحصار ومحاولة الإخضاع .

بينما حققت المقاومة الفلسطينية في غزة أهم أهدافها وهي جعل القضية الفلسطينية هي القضية الأولى في العالم .

ونود هنا التاكيد على مواقفنا كجمعيات سياسية وطنية في مملكة البحرين والتي ظللنا نكررها في بياناتنا طوال الفترة الماضية

وأبرزها الإدانة بأشد العبارات وأقساها لكل أشكال الجرائم الصهيونية في حق الشعب الفلسطيني كذلك التأكيد على دعمنا ومناصرتنا المستمرة لصمود الشعب الفلسطيني البطل ومقاومته الباسلة للإحتلال الصهيوني .

كما لا نتوقف عن تجديد مطالبتنا للحكومة الموقرة بإلغاء جميع إتفاقيات التطبيع مع الكيان

الصهيوني وقطع كل أشكال العلاقات مع هذا الكيان المجرم .

وبشكل خاص، نقف اليوم بكل فخر وتقديراً واعتزازاً لفرسان هذا الأسطول الذين رفعوا اسم البحرين عالياً. إنهم القامات الشامخة التي اختارت أن تكون في مقدمة الصفوف، وتحدت الصعاب لأجل قضية الحق والإنسانية.

تحية إجلال لأبطالنا الذين خاضوا هذه التجربة المقدامة، وعلى رأسهم:

الأخ محمد عبدالله

الأخ سامي عبدالعزيز

الأخت سلوى محمد جابر

ومعهم كل من كان على استعداد تام للإبحار وتجسيد التضامن: نوف سبت وبدر النعيمي، وكل ناشط بحريني كان جزءاً من هذا الحِراك العالمي الشجاع.

إن أسماءكم يا أبطال، محفورة بأحرف من نور في سجل الشرف والإباء، وشجاعتكم هي منارة تهدي الأجيال. لقد حملتم على متن سفنكم أكثر من مجرد مساعدات؛ حملتم صوت البحرين الذي يرفض الظلم، ورسالة الأمل لأهلنا الصابرين في غزة.

البحرين... كبيرة بمواقفها

إنكم تمثلون الضمير البحريني الحيّ، وأكدتم أن هذا الوطن الصغير في مساحته، هو كبير بمواقفه النبيلة وإرادته الصلبة التي تتحدى كل قيود.

إن تكريمنا لكم اليوم هو تكريم لروح التضحية والوفاء التي تسكن قلوبكم، وهو تذكير لنا جميعاً بأن واجب نصرة غزة ودعم الشعب الفلسطيني مستمر ولن يتوقف .

أنتم لستم مجرد ناشطين، أنتم سفراء للإنسانية، وحملة لراية الحق والكرامة من البحرين إلى شواطئ غزة.

فلنستلهم منكم العزيمة، ولنواصل العمل، كل من موقعه، لنصرة الحق وإنهاء الظلم.

أكرر الترحيب بكم جميعاً في هذه الأمسية ونسأل الله التوفيق والسداد لأبناء شعبنا في كل خطوة يخطونها نحو نصرة القضايا العادلة. ولنبدأ معاً تكريم هذه القامات الوطنية والإنسانية.

تجمع الوحدة الوطنية يدعو الحكومة ومجلس النواب بسن وتنفيذ تشريعات جادة لجعل البحريني الخيار الأوحد في سوق العمل

بمناسبة يوم العمال العالمي

تقدم تجمع الوحدة الوطنية بالتهنئة لجماهير العمل النقابي بمناسبة يوم العمال العالمي الذي يصادف الأول من مايو تقديرًا لدورهم المحوري في دفع عجلة التنمية وتعزيز الإنتاج في مختلف القطاعات . ويستذكر تجمع الوحدة الوطنية في هذه المناسبة جهود القوى العاملة الوطنية من العمال والموظفين البحرينيين الذين أثبتوا جدارتهم في شغل وإدارة مختلف الوظائف المهنية والفنية والإدارية . ويؤكد تجمع الوحدة الوطنية أن الاحتفاء بيوم العمال العالمي فرصة لتجديد الالتزام الوطني بحقوق المواطن البحريني في الحصول على فرصة العمل و حقوق العمال والموظفين البحرينيين في توفير البيئة المناسبة للعمل وتحسين أوضاعهم ومستويات الأجور والمزايا للعمالة الوطنية تعزيزاً لدورهم في مسيرة النماء الاقتصادي والبناء الوطني . وفي هذه المناسبة، يدعو تجمع الوحدة الوطنية الحكومة ومجلس النواب إلى تبني مجموعة من السياسات والتوصيات التي من شأنها النهوض بسوق العمل البحريني وتعزيز مشاركة المواطن في التنمية وذلك من خلال الآتي :

1- العمل بشكل جاد على إصلاح سوق العمل عبر الاستمرار في تنفيذ الخطة الوطنية لسوق العمل والتي تهدف إلى خلق فرص نوعية ومستدامة للمواطنين البحرينيين.

2- تطبيق سياسات أكثر فعالية لإحلال المواطن البحريني بدلاً عن الأجنبي .

3- سن تشريعات ملزمة تجعل من البحريني الخيار الأوحد في جميع الوظائف التي تتوفر فيها كفاءات وطنية بما يتماشى مع أولويات التنمية المستدامة وتحقيق الأمن الوظيفي.

4- تعزيز برامج التدريب والتأهيل المهني لتمكين الشباب البحريني من اكتساب المهارات المطلوبة لسوق العمل المتغير وتطوير قدراتهم التنافسية.

5- مواءمة مخرجات التعليم مع احتياجات سوق العمل من خلال مراجعة السياسات التعليمية والتعاون الفاعل بين وزارتي العمل والتربية والتعليم، والقطاع الخاص. وإذ يجدد تجمع الوحدة الوطنية في يوم العمال دعوته بضرورة توحيد العمل النقابي الوطني وتحقيق الوحدة العمالية في مملكة البحرين يؤكد التزامه بدعم العمال البحرينيين وتعزيز حقوقهم .

طالب مجلس الأمن بتحمل مسؤولياته ومعاقبة الكيان المجرم

تجمع الوحدة الوطنية : العدوان الصهيوني على دولة قطر الشقيقة هو عدوان مباشر على البحرين وشعبها

يعبر تجمع الوحدة الوطنية عن إدانته واستنكاره الشديدين للعدوان الصهيوني الغاشم على دولة قطر الشقيقة و يؤكد التجمع أن أي اعتداء على أي من دول مجلس التعاون الخليجي هو اعتداء مباشر على البحرين و شعبها وجميع شعوب الخليج العربية وتهديداً صريحاً لأمن واستقرار منطقة الخليج العربي بأسرها وفي الوقت الذي يعبر فيه تجمع الوحدة الوطنية عن تضامنه التام وتضامن شعب البحرين مع الأشقاء في دولة قطر قيادةً وشعباً يحذر التجمع الكيان الصهيوني المجرم من مغبة الاستمرار في صلفه وسياساته العدوانية التي تجاوزت كل الحدود واصبحت تمثل اكبر تهديد للأمن والسلم الإقليمي والدولي، مشدداً على أن هذه الممارسات لن تزيد شعوب الخليج والشعوب العربية إلا وحدة وتماسكاً في وجه أي تهديد خارجي ويطالب تجمع الوحدة الوطنية الأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي بتحمل مسؤولياتهم القانونية والأخلاقية في إدانة هذا العدوان الغاشم واتخاذ إجراءات عاجلة وحاسمة لردع هذا الكيان المجرم ومن يسانده من الدول الكبرى والتخلي عن سياسة الكيل بمكيالين ومعاقبة الكيان الصهيوني على هذه الجريمة الغادرة وانتهاكاته المتكررة لسيادة الدول العربية ودول الخليج

في الذكرى الثانية لملحمة ٧ أكتوبر المجيدة

المبادرة الوطنية: لا خيار سوى المقاومة لتحرير الأرض

اصدرتد المبادرة الوطنية البحرينية لمناهضة التطبيع مع العدو الصهيوني بتوقيع الجمعيات السياسية بياناً بمناسبة الذكرى الثانية لملحمة 7 اكتوبر جاء فيه : نحيي أبناء أمتنا وشعبنا المجاهد المناضل في فلسطين المحتلة في الذكرى المجيدة الثانية لطوفان الأقصى، هذه العملية البطولية الفدائية التي شنتها المقاومة الفلسطينية ضد الاحتلال الصهيوني الغاشم، مطلقةً عهداً وحقبةً جديدة في تاريخ المنطقة والعالم، حقبة عنوانها "إن الشعب الفلسطيني قرر أن لا سبيل لتحرير الأرض واعادة الحقوق سوى المقاومة".

في الذكرى الثانية لطوفان الأقصى نقف إجلالًا وإكبارًا لدماء شهداء الأمة، الشهداء الذين ضحوا من أجل أن تبقى الأمة مرفوعة الهامة وتبقى فلسطين القضية المركزية للعرب والمسلمين وجميع الأحرار في العالم، وعنوانًا للحق والعدالة ومقاومة الظلم والإستبدا.

لقد أثبتت عملية طوفان الأقصى أن الكيان الصهيوني أوهن من بيت العنكبوت، ومجرد ثكنة عسكرية غربية في منطقتنا العربية، مهمتها حماية مصالح القوى الاستعمارية واخضاع المنطقة، وما الإنحياز الغربي والتواطؤ مع آلة القتل والإبادة الصهيونية إلا مؤشرًا واضحًا على هذا الدور الوظيفي للكيان بالنسبة لداعميه، ليتمكنوا من فرض هيمنتهم العسكرية والاقتصادية على منطقتنا.

إننا في المبادرة الوطنية البحرينية لمناهضة التطبيع مع العدو الصهيوني نؤكد على موقفنا الثابت في الدعم المطلق للشعب الفلسطيني وحقه في المقاومة وتحرير أرضه من الاحتلال الصهيوني، ورفضنا للعدوان والإجرام والحصار والتجويع والإبادة الجماعية التي يمارسها جيش الاحتلال، بدعم أمريكي، بهدف تهجير الفلسطينيين من أرضهم. هذا المشروع الذي أسقطته المقاومة الفلسطينية الباسلة وقوى العالم الحية المتضامنة مع قيم الحق والعدالة والحرية.

إن المبادرة الوطنية تدعو جموع الشعب البحريني إلى الإستمرار في دعم أشقائهم الصامدين في فلسطين.

وفي هذه المناسبة تحيّي المبادرة أبطال البحرين المشاركين ضمن أسطول الصمود العالمي، هؤلاء الأبناء البررة لقضية الأمة والمخلصين لها. وتؤكد المبادرة على أهمية الإستمرار والحضور في جميع الفعاليات التضامنية والتمسك بسلاح المقاطعة الذي أثبت فعاليته في إلحاق الضرر بالدول والشركات والمؤسسات الداعمة للكيان الصهيوني الغاصب وعملياته الإجرامية.

كما تجدد المبادرة المبادرة الوطنية البحرينية لمناهضة التطبيع مع العدو الصهيوني مطالبتها لحكومة البحرين بالإلغاء الفوري لإتفاقية التطبيع وإصدار قانون يجرم التطبيع بمختلف أشكاله.

المجد لطوفان الأقصى..

الرحمة والمجد والخلود للشهداء..

عاشت فلسطين حرة من البحر إلى النهر..

أعلن عن عزمه إجراء دراسة مستفيضة لمشروع قانون الكهرباء والماء الجديد بواسطة خبراء وفنيين

المكتب السياسي لتجمع الوحدة الوطنية يحذر من الآثار المحتملة لخصخصة خدمات الكهرباء والماء على مكتسبات المواطنين

بدى المكتب السياسي لتجمع الوحدة الوطنية في اجتماع خاص تخوفه البالغ من توجهات الحكومة لخصخصة قطاع الكهرباء والماء من خلال مشروع القانون الذي يتضمن الغاء قانون الكهرباء والماء لعام 1996و إنشاء شركة وطنية للكهرباء والماء لتحل محل هيئة الكهرباء .

وحذر المكتب السياسي للتجمع من الآثار السلبية المحتملة من وراء هذا القانون على مكتسبات المواطن والاتجاه نحو المساس بالدعم الحكومي لخدمات الكهرباء والماء للمواطنين منوهاً إلى أن أي تغيير في أسلوب تقديم هذه الخدمات للمواطنين يجب أن يأخذ في الاعتبار الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والمعيشية للمواطنين وليس مجرد الاعتبارات الربحية أو تطبيق سياسات تحرير السوق .

وفي الوقت الذي طالب فيه المكتب السياسي مجلس النواب بالقيام بدوره في التصدي لهذا التوجه وحماية مكتسبات المواطنين أكد على أهمية الإستمرار في إدارة خدمات الكهرباء والماء في البحرين من خلال مؤسسات الدولة باعتبار أن هذه الخدمات تمثل جزءاً من البنى الأساسية للسيادة الوطنية والرفاه الاجتماعي.

وأعرب المكتب السياسي للتجمع عن عزمه القيام بدراسة مستفيضة لكل الأبعاد، إيجابياً وسلبياً، من خلال كوادر التجمع والاستعانة بالخبرات الوطنية المتعاونة مع تجمع الوحدة الوطنية ممن لهم دراية فنية وقانونية واقتصادية لضمان أن يكون موقف التجمع مبنياً على تحليل علمي موضوعي متكامل يصب في مصلحة الوطن والمواطن وتجنيب الأجيال القادمة أية أعباء غير مبررة متعهداً بإبقاء المواطن في الصورة، والعمل على توعيته بكل ما يلزم أولاً بأول .

يذكر أن مشروع القانون المقدم يهدف إلى إعادة هيكلة شاملة لقطاع الكهرباء والماء وإنشاء شركة للكهرباء والماء لتحل محل هيئة الكهرباء والماء الحالية مع الاحتفاظ بدور رقابي فقط للدولة حسب الصيغة المقترحة مما قد يُسهم في تحويل المياه والكهرباء إلى سلع تجارية بالكامل .

تغريدات حول قانون الكهرباء والماء

المخاوف الشعبية في الشارع البحريني تتزايد من انعكاسات خصخصة الكهرباء على كلفة المعيشة وجودة الخدمة وهناك تحديات كبيرة في ضمان بقاء تعرفة الكهرباء والماء بعد الخصخصة .

الخصخصة لا تعني فقط نقل ملكية الأصول العامة للقطاع الخاص لكنها سياسة اقتصادية شاملة تفرض تحولاً في دور الدولة من تقديم الرعاية الشاملة إلى تبني فلسفة السوق .

تشكيل هيئة حكومية مستقلة للإشراف على قطاع الكهرباء بعد تطبيق القانون الجديد سوف يشكل تكاليف مالية إضافية لن تكون أقل من مصاريف الجهاز الإداري والمالي لهيئة الكهرباء الحالية .

هل تمت دراسة تجارب الدول التي واجهت مشاكل في قطاع الكهرباء والماء بعد خصخصته كما في المملكة المتحدة وهل تم وضع تصورات لخيارات وبدائل أخرى في حال عدم نجاح تجربة الشركات وماقد يترتب عليها من تدهور في خدمة الكهرباء والماء .

سيطرة الشركات الخاصة على قطاع الكهرباء والماء سوف يؤدي بالضرورة إلى الاستغناء عن الأيدي العاملة البحرينية بهدف خفض النفقات واستبدالها بعمالة أجنبية أرخص وبالتالي يفاقم من مشكلة البطالة .

العلاقة بين الديمقراطية والتنمية

د. محمد عيسى الكويتي | drmekuwaiti@gmail.com

قـررت الجمعية العامة للأمم المتحدة في 2007 اعتبار 15 من سبتمبر اليوم العالمي للديموقراطية والاحتفال فيه بهدف تعزيز مبادئ وقيم الديمقراطية المشتركة، التي وردت في الاعلان العالمي للديمقراطية على انها هدف يقوم على قيم مشتركة، ودعت للتمسك بها واعتبارها حق لكل مواطن، يمارسه في ظروف من الحرية والمساواة والشفافية والمسئولية، مع احترام التعددية في الرأي والمصالح وحق الجميع في المشاركة السياسية والمساءلة. دعـونا نـناقش قضية علاقة الديمقراطية بالتنمية، وطرح السؤال هل هناك علاقة بين الديمقراطية والتنمية وما طبيعة هذه العلاقة؟ قبل مناقشة هذا السؤال دعنا نحدد المقصود بالتنمية. التنمية هنا تقاس بمدى تأثيرها في حياة جميع الناس ورفع مستواهم المعيشي وجودة حياتهم بقدر مقبول من المساواة مجتمعيا، وتنمية قدراتهم الفكرية والمعرفية والابتكارية والانتاجية. وان تكون غايتها الارتقاء بالانسان وتحقيق تقدم المجتمع وازدهاره. في هذا السياق فان التنمية الاقتصادية هي عنصر من عناصر منظومة التنمية الشاملة المستدامة بابعادها الاقتصادية والسياسية والثقافية والاجتماعية والبيئية. فكرة ان التنمية الاقتصادية تقود الى تحولات في الممارسة السياسية (او العكس) يعود الى مفهوم التقدم في عصر الانوار في اعمال ادم سميث وتورجوت وغيرهم من فلاسفة التنوير. كما يذهب البعض الى ربط الديمقراطية بالتنمية الى ارسطو الذي ربط الحكم الرشيد بالمساواة (الناتجة من التنمية) وليس بالرخاء، وكذلك فعل الرومان من بعده. ورأى ماركس ودوركهايم جذور الحداثة الاجتماعية والسياسية في الثورة الصناعية، وعزا اخرون توسع الديمقراطية البريطانية الى التقدم الاقتصادي في الطبقة الوسطى والضعيفة، بالاضافة الى تاثير ظهور المطبعة وانتشار الفكر الليبرالي والبروتستانتي في القرن الخامس والسادس عشر، وما صاحبها من توسيع التعليم والتغيرات الثقافية وانتشار الدعوة للقيم الديمقراطية. في توصيف هذه العلاقة وردت اراء عدة تقول بوجود علاقة من نوع ما. اول هذه الاراء يقول بوجود علاقة سببية بين الديمقراطية والتنمية، وتعود هذه العلاقة الى ان التنمية تُحدث تحول هيكلي طبقي في المجتمع، تتسع فيه الطبقة العاملة والمتوسطة، يُمَكِّنهم ذلك من تنظيم انفسهم مما يجعل من الصعب استبعادهم من المشاركة السياسية. رأي ثان يقول بان التنمية تتطلب نموا اقتصاديا مستداما ناتج عن تضافر عدة عوامل مثل التكنولوجيا، رأس المال البشري، الانتاجية الكلية، الادخار والاستثمار المحلي والخارجي في اطار العولمة والتجارة العالمية. وهذا في نظره يحتاج الى مستوى من الحوكمة والاستقرار السياسي يصعب تحقيقه بدون مستوى فاعل من الديمقراطية. اي ان العلاقة ترابطية، اي ان الديمقراطية تعزز الادارة المؤسسية الملتزمة بقواعد المساءلة المجتمعية والشفافية واخضاع السياسات لنقاش جماعي ومشاركة في القرار والمكاسب، وكذلك تكرس الالتزام بقواعد حقوق الملكية الفردية والحقوق المدنية. ينتج عنها رفع قدرة السلطات في حماية الحقوق، ووضع الاستراتيجيات وادارة السياسات بكفاءة اعلى، وسن القوانين الداعمة للتنمية وتوزيع المكاسب بعدالة ومساواة تعزز الامن والاستقرار. رأي ثالث يرى انه بالرغم من كثرة الدراسات الا ان الاطار النظري الحاسم في ربط الديمقراطية

بالتنمية لم يتبلور بعد. غير انه يؤكد بان التنمية قد تؤدي الى تحول ديمقراطي، وفي نفس الوقت يمكن للمؤسسات الديمقراطية الناضجة ان تساعد في التنمية الاقتصادية. ويقدم مفهوم النضج المؤسسي لدعم ربط التنمية بالتحول الديمقراطي. ويعرِّف المؤسسات الناضجة بتلك التي «تعتمد التخطيط، قياس الاداء، نظم المعلومات، والنظم الادارة منهجا لها. وتقوم باجراء الدراسات الموضوعية، وتلتزم معيار الكفاءة في التعيين وفي تنمية القدرات». يتفق هذا الرأي مع ما ذهب اليه فرنسيس فوكوياما (Political Order and Political Decay, 2014) بان التنمية تُحدث حراكا اجتماعيا وتقود الى شيوع وتكريس افكار متعددة عن المساواة والعدالة والحرية والعقلانية كما كانت في العهد الاغريقي، وتشكيل جماعات تشترك في المصالح وتلتزم هذه الافكار وتعزز حكم القانون وشرعية النظام وتؤدي مع الوقت الى الدولة القوية الملتزمة بالحوكمة والمؤسسات الفاعلة الناضجة؛ وان تَشكُّل الدولة القوية مؤسسيا قبل التحول الديمقراطي ضمان لعدم اختطاف الديمقراطية من قبل فئات معينة، وفي نفس الوقت ينبغي الحذر من ان تقوم الدولة القوية بتأخير قيام الديمقراطية، او منعها في بعض الحالات. رأي رابع لم يجد علاقة بين مستوى الدخل والتحول نحو الحداثة، ويقدم خط بديل للعلاقة بين التنمية والتحول الديموقراطي وهي «المؤسسات التشاركية». يرى ان الدول التي اعتمدت مؤسسات تشاركية (مشاركة في المكاسب ومشاركة في القرار) على المدى الطويل طورت اقتصاد منتج وديموقراطية ثابتة، بينما الدول التي غلبت فيها «المؤسسات الاقصائية» التي تستبعد شرائح من المجتمع من المشاركة في المكاسب وصنع القرار لم تحقق تنمية ولا ديموقراطية، لكنه لم يؤكد ايهما سبب للاخر، اي انها علاقة ترابط. واخيرا دراسة شملت عدة دول توصلت الى ان التنمية الاقتصادية (مقاسة بارتفاع مستوى الدخل والتعليم) يمكن ان تتنبأ بالتحول الديموقراطي والاستقرار، خصوصا على المدى المتوسط (10-20 سنة).

هذه الاراء الناتجة عن ابحاث تؤكد ان النظام الديمقراطي سواء كان بعلاقة مباشرة سببية او علاقة ترابط او علاقة تنبؤ ترجيحي، فانه يدعم النظام السياسي ويحقق تنمية يستفيد منها غالبية المجتمع ويقود الى التقدم والازدهار المادي والروحي والمعنوي. يبين التاريخ على مدى 200 سنة انه كلما زادت الدولة ثراءا كلما اتجهت نحو الديموقرطية واصبح احتمال التراجع نحو السلطوية اقل حدوثا. فمثلا في القرن السادس عشر تقدمت جمهورية هولندا واصبحت دولة عظمى لها مستعمرات بالرغم من صغر حجمها، كذلك الحال مع انجلترا التي سبقتها في التحول الديمقراطي والثورة الصناعية وسيطرت على مناطق كبيرة من العالم. هذا النجاح الاقتصادي كان مصدره تحول «ديمقراطي» سياسي ومن ثم فكري بروتستانتي اعطى النخب الاقتصادية موقعا اكبر على طاولة التفاوض مع الحكم والتاثير في السياسات والقوانين.

كذلك تمثل المانيا وايطاليا واليابان مثالا على دول حققت نموا اقتصاديا، لكن لم يستقم نجاحها مع النظام السياسي، وسرعان ما انهار وتحولت نحو الديمقراطية. اما الصين فانها لا تمثل استثناءا حيث انها مازالت، من حيث نصيب الفرد من الناتج المحلي، تعتبر متوسطة الدخل (اقل من 15,000 دولار). وقد تصل الى ما يسمى مصيدة الدخل المتوسط (middle income trap)، وهناك من يرى انها بحاجة الى انفتاح لتحرير الفكر واطلاق الابتكار وزيادة الانتاجية وتحقيق مساواة اكبر في الدخل واكثر عدالة ليخلق زخما في المجتمع وقفزة نحو تجاوز «مصيدة الدخل المتوسط». غير ان النظام السياسي يتوجس حاليا من الانفتاح، على الاقل في المدى المنظور، وخصوصا في المدن الرئيسية. ووفق رجل الاعمال داليون ري فان قيادتها تدرك ذلك، ووضعت استراتيجيتها بعيدة الامد على اساس السعي نحو التحول الديمقراطي.

جيل (زد) مرة أخرى!

عبدالحكيم الصبحي

جيل زد هو جيل الشباب المشبع بالبيئة الرقمية ، والذي ولد فيها وتعايش معها ، وبرع في استخدامها .

جيل زد ليس ظاهرة منفصلة عن الواقع الذي نعيشه ، نحن في سيرورة تاريخية حتم فيها التقدم التكنولوجي الهائل ، ووفرت وسائل التواصل الاجتماعي ، والامواج الهادرة من تدفق المعلومات ، بروز مثل هذا الجيل من الشباب ، وليس صحيحاً ما هو سائد ، خاصة في عالمنا العربي ، بأن هذه الوسائل هي من نشرت التفاهة واللامبالاة واللهو بين الشباب ، هذا الجانب السلبي من المشهد ، ولكنها في الحقيقة في جانبها الايجابي ، وخاصة عندما نتحدث عن جيل زد ، انها اتاحة للشباب كنوز من المعلومات والمعرفة ، ليس لتوسيع المدارك ورفع الوعي فحسب ؛ وإنما في التحصين من التضليل وقيادة الشباب لمنزلقات من التبعية العبثية ، اليوم يبدو أن شباب هذا الجيل (زد) قد تشبع مما توفره التقنية الرقمية من تسالي ، ووعى لما تقوده بعض الاجهزة خاصة الاستخباراتية المعنية بتوجيه الرأي العام وانحرافه عن الحقائق وإعاشته في واقع لا يتناسب مع الحقبة التاريخية ومآلاتها ، وتقوده الى إدمان الجوانب السلبية من هذه البيئة الرقمية !

ولكن جيل زد ، لا يمكن اختزاله حراكه في هذه البيئة الرقمية أو بسببها ، وأنما في عوامل عدة ، قد يكون أهمها في الدول المتخلفة والفقيرة ، هي النظرة السوداوية للمستقبل ، والاحباط من الحاضر ، دون اليأس من التغيير ، لذلك بدأ الشباب حراك في دول عدة - ان صح التعبير - تمرد بلا رعونة الجاهل ، متسلحاً بالمعرفة التي لم تكن متاحة في وقت افضل من هذه البيئة الرقمية ، خاصة وهو يرى المجتمعات في العالم من جيله في تقدم ورفاهية ، ونوعية من التعليم والصحة والخدمات الاخرى ، ومن سهولة المقارنة بين الامكانيات التي مكنت هذه المجتمعات والبلدان ، وبين امكانيات بلده ، التي قد تتخلف عنها بسنوات ضوئية ، رغم ارتفاع امكانياتها بأضعاف مضاعفة !

عالم متغير ، هذا ما بدأ يبشر فيه المفكرين والمثقفين من الكتاب في بداية التسعينيات من القرن الماضي ، وبروز مصطلحات تدل على هذا التغير ، بل وسريع التغير ، مثل العولمة ، القرية الكونية ، الحقوق والقيم الانسانية... الخ ، ولا يضير هذه المصطلحات أو يفرغها من مضمونها ، استغلال الدول والساسة لها ، في بسط مفاهيم تعزز وتحقق اهدافهم السيئة والجشعة وركوب الموجة لبسط الهيمنة العالمية ، النيوليبرالية والرأسمالية المتوحشة ، التغير المتسارع في عالم بدى صغيراً تقلص حجمه بمقاس هاتف متنقل بتقنية رقمية ، مع الأسف لم يصدم بعض الانظمة الحاكمة - خاصة العربية - لمواكبة هذا التغير ، مما حتم الاصطدام وإشاعة الفوضى ، ولجوءها لمزيد من القمع والتنكيل ، بجيل من الشباب وعيَ من الحقائق ، ما يجعل السيطرة عليه ، ضرب من الخيال ، ومن المستحيل انهزامه والانتصار عليه ، فما تمكنت منه الانظمة الحاكمة ، في بلدٍ ما ، أو تدخلت لدعم حكومةً ما في بلدٍ آخر ، خوفاً من سريان عدوى المطالبات الشبابية ، يُعد انتصاراً مؤقتاً ، أو بتعبير أدق (جولة من الصدام) التجنب الحقيقي لهذا الصدام يكمن في الوعي الحقيقي لضرورة التغيير ، وإنه لم تعد القوة والسلاح الناري هو وحده المؤثر في حسم المعارك، ولنا في طوفان الاقصى مثل ساطع في قلب موازين القوة ، حتى مع التكنولوجيا والقوة المتفوقة !

لدينا جيل من الشباب مختلف (جيل زد)

ولدينا انظمة حكم لا تقبل التغير ، يعني هدر للامكانيات في صراعات غير لازمة ، ولدينا فرصة أكيدة في التحالف بين هذا الجيل وأنظمته الحاكمة ، وهو لا شك تعظيم الثروة ، الثروة الحقيقية من العنصر البشري ، خاصة الشباب ، فمن يمسك بزمام الامر ، ليقود عملية التغيير ، والتي هي حتمية لا اختيارية .

الحرب الإسرائيلية على إيران: تداعيات ودروس مستقبلية

دكتور علي الصوفي

من المهم استجلاء الحدثٍ الاستراتيجي بالغ الخطورة والذي هزّ أركان منطقة الشرق الأوسط وأعاد تشكيل حساباتها الأمنية والسياسية: ألا وهو «الحرب الإسرائيلية الأخيرة على إيران».

لقد شكّل الهجوم الإسرائيلي المباشر على الأراضي الإيرانية، رغم محدوديته النسبية من حيث النطاق والنتائج المعلنة، «نقطة تحول فارقة» في تاريخ الصراع المعقد والمتعدد الطبقات بين الدولتين. لقد اخترق هذا التصعيد خطاً أحمر ظلّ قائماً لعقود، وهو مبدأ الردع المتبادل والهجمات بالوكالة، ليرسخ حقيقة جديدة على الأرض: «إمكانية المواجهة المباشرة». هذا الحدث لم يكن مجرد تبادل عسكري عابر؛ بل كان بمثابة زلزال جيوسياسي كشف هشاشة التوازنات القائمة وعمق الانقسامات، وطرح أسئلة مصيرية عن مستقبل الأمن والاستقرار في منطقتنا.

لقد جاءت هذه الحرب في سياق متوتر أصلاً، مشحون بصراعات إقليمية ممتدة، وتنافس على النفوذ، وبرامج أسلحة تثير القلق، وغياب آليات حوار وحل نزاعات فاعلة. وهي لم تترك أثراً في إيران وإسرائيل فحسب، بل أحدثت ارتدادات عميقة في كل عاصمة من عواصم المنطقة، من الخليج العربي إلى البحر المتوسط، مروراً بمراكز القوى الرئيسية. لقد رأينا ردود أفعل دولية متباينة، ومخاوف من اتساع رقعة الصراع، وتأثيرات مباشرة على خطوط الملاحة الدولية وأسواق الطاقة، ناهيك عن التكلفة الإنسانية الكامنة التي تلوح في الأفق في أي مواجهة كبرى.

وكعادتها حرصت جمعية تجمع الوحدة الوطنية لتكون على مستوى المسؤولية، بإقامة ندوة لهذا الموضوع بمشاركة نخبة من الخبراء والمحللين الاستراتيجيين المرموقين للاستماع الى رؤاهم الثاقبة وتحليلاتهم العميقة، من الكويت: الأستاذ الدكتور محمد الرميحي، ومن مصر: الأستاذ الدكتور محمد ادريس – أستاذ العلوم السياسية – مستشار مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ومن البحرين: الأستاذ المهندس عبدالله الحويحي - عضو المكتب السياسي – التجمع الوحدة الوطنية، والاستاذة فوزية رشيد - كاتبة صحفية، أديبة وروائية وقاصة. واستهدفت الندوة إلى:

تحليل التداعيات متعددة الأبعاد: عسكرياً، وسياسياً، واستراتيجياً، واقتصادياً، وحتى نفسياً على شعوب المنطقة.

فهم الدوافع والاستراتيجيات: ما الذي دفع الكيان الإسرائيل لاختراق الحاجز النووي؟ كيف قرأت إيران التصعيد وردّت عليه؟ وما دور الحلفاء والإقليميين في هذه المعادلة؟

استخلاص الدروس المستفادة الحاسمة: وهذا هو المحور الأهم. ما الذي تعلمناه عن فعالية الردع وحدوده؟ مخاطر التصعيد غير المحسوب؟ دور القوى الدولية والإقليمية؟ مستقبل الصراعات بالوكالة؟ الحاجة الملحة لبناء أنظمة أمن إقليمية؟ هل يمكن تأسيس إطار للحوار والأمن الجماعي (بين دول المجلس وايران) مقابل الكيان الاسرائيلي وحلفائها الدول الغربية وعلى راسها أمريكا، يمنع تكرار الكارثة؟ ثمن غياب الحلول السياسية؟ كيف تؤجج القضايا العالقة (كالقضية الفلسطينية والبرنامج النووي الإيراني) البيئة للانفجار؟

وأكدت مداولات الندوة حقيقة لا لبس فيها أن الشرق الأوسط يقف عند مفترق طرق تاريخي. لقد كشفت تلك المواجهة، رغم قصرها، عن هشاشة الأمن الإقليمي، وعمق الانقسامات، والثمن الباهظ الذي تدفعه شعوبنا جراء سياسات التصعيد والمواجهة. واستخلصنا دروساً قاسية كما يلي:

وهم الأمن من خلال الهيمنة: لقد أثبتت الأحداث أن الاعتماد الكلي على قوى خارجية، أو السعي للهيمنة الإقليمية، لا يبني أمناً مستداماً، بل يغذي سباق التسلح ويجعل الانفجار حتمياً.

تفتت النظام الإقليمي: غياب أطر أمنية جماعية فاعلة ومستقلة جعل المنطقة ساحة لتصفية الحسابات وعرضة لتدخلات خارجية.

ثمن إهمال الحلول السياسية: استمرار تعقيدات القضايا الجوهرية، وعلى رأسها القضية الفلسطينية والخلافات حول البرامج النووية وحدود النفوذ، هو الوقود الدائم لنيران الصراع.

ترابط الأمن والرخاء: لا استقرار سياسياً دون تنمية اقتصادية، ولا ازدهاراً اقتصادياً دون أمن حقيقي. الحرب الأخيرة كانت تذكيراً صارخاً بهذه الحقيقة.

ولتكون على مستوى المسؤولية، رفعت الجمعية رسائل وتوصيات إلى قادتنا الكرام في المنطقة: لبناء شرق أوسط للأجيال القادمة انطلاقاً من هذه الدروس، وبتواضع يليق بحجم التحدي، وهي كالتالي:

أولاً: التوجه نحو أمن إقليمي متوازن ومستقل:

بناء نظام أمني إقليمي تشاركي:

حان الوقت لإنشاء إطار أمني إقليمي يقوده أبناء المنطقة، مبني على مبادئ الأمن الجماعي والضمانات المتبادلة واحترام السيادة، وليس على تحالفات خارجية أحادية الجانب. هدفه منع الصراع، لا إدارته أو استثماره.

تنويع التحالفات وعدم الاعتماد على طرف واحد: يجب التحرر من الهيكلة الأمنية الأمريكية الأحادية المهيمنة. هذا يتطلب بناء شراكات متعددة الأقطاب (دولياً وإقليمياً) وتعزيز القدرات الذاتية في مجالات الدفاع والاستخبارات والإنذار المبكر، مع الحفاظ على الاستقلالية في صنع القرار.

إرساء قواعد للتهدئة وضبط التصعيد: وضع آليات واضحة وسريعة للاتصال المباشر في الأزمات، و»خطوط ساخنة» دائمة، وقواعد سلوك تحد من التصعيد المتهور وتجنب الانزلاق للحرب.

تعزيز التكامل الخليجي كنموذج رائد: تسريع وتيرة التحول إلى اتحاد خليجي حقيقي – اقتصاديًّا وعسكريًّا – ليكون نواة صلبة للأمن والاستقرار الإقليمي.

اقتصاديًّا: تعزيز السوق الموحدة، والبنية التحتية المشتركة، والاستثمار في سلاسل إمداد إقليمية تحقق الاكتفاء الاستراتيجي.

عسكريًّا: تطوير قوة دفاع خليجية موحدة فاعلة وقادرة على الردع الجماعي، مع توحيد أنظمة القيادة والسيطرة والاستخبارات، والاستثمار في صناعة دفاعية خليجية مشتركة. هذا النموذج المتكامل سيكون قاطرة للتنمية وقوة ضاغطة للحلول السلمية.

ثانياً: إعطاء الأولوية القصوى للحلول السياسية:

إعادة إطلاق مسارات دبلوماسية جادة: حل النزاعات الجذرية بالحوار وليس بالقوة. هذا يعني استئناف مفاوضات جادة لحل القضية الفلسطينية، وإحياء الاتفاق النووي الإيراني (JCPOA) أو إيجاد بديل مقبول إقليمياً ودولياً، وفتح قنوات مباشرة بين الأطراف المتخاصمة.

احترام القانون الدولي وسيادة الدول: التوقف عن انتهاكات السيادة عبر الهجمات المباشرة أو العمليات بالوكالة. احترام الحدود والاتفاقيات الدولية هو حجر الزاوية لأي نظام أمني.

ثالثاً: الاستثمار في التنمية والرخاء المشترك:

تحويل موارد الصراع إلى موارد للبناء: يجب تحويل المليارات التي تُهدر على سباقات التسلح غير المجدية نحو الاستثمار في البنية التحتية، والتعليم، والرعاية الصحية، والطاقة المتجددة، وخلق فرص العمل للشباب.

تعزيز التكامل الاقتصادي الإقليمي: إزالة الحواجز غير الضرورية، وتسهيل التجارة البينية، وإقامة مشاريع مشتركة في مجالات الطاقة، والمياه، والاتصالات، والنقل. الاقتصادات المتشابكة تخلق مصلحة راسخة في السلام.

حماية الأجيال القادمة: وضع سياسات مستدامة للحفاظ على الموارد (مثل المياه، البيئة) وضمان مستقبل كريم للشباب. الأمن الحقيقي هو أمن الإنسان في غذائه، وصحته، وتعليمه، وكرامته.

ختاما، نحن أمام منعطف خطير. دروس هذه الحرب القصيرة المدمرة في دلالاتها يجب أن تكون نبراساً نستضيء به لتفادي مستقبل أكثر قتامة. لا يمكن لمنطقتنا أن تتحمل المزيد من الحروب والدمار. الحوار، مهما كان صعباً، والاحتواء، ومأسسة الأمن، واحترام القانون الدولي، والسعي الجاد لحل النزاعات الجذرية، ليست خيارات ترف، بل هي ضرورات حتمية لبقائنا جميعاً. الشرق الأوسط يتطلب جرأة في تبني نماذج جديدة. الاتحاد الخليجي المتكامل اقتصاديًّا وعسكريًّا ليس حلمًا؛ بل هو ضرورة استراتيجية وإمكانية عملية يمكن أن تشكل أقوى حائط صد ضد الفوضى، وأفضل ضمانة للازدهار المشترك. ندعوكم إلى استثمار اللحظة الراهنة لبناء هذا الصرح القوي، الذي سيكون حجر الزاوية في أي نظام أمني إقليمي مستقل ومستدام. شعوبنا تتوق إلى السلام وتستحق العيش بكرامة. لنعمل معًا – بدءًا من تعزيز التكتلات الإقليمية الواعدة مثل الخليج – لتحويل منطقتنا من ساحة صراع إلى فضاء تعاون وازدهار، خصوصا مع الجارة ايران. هذا هو الإرث الأخلاقي والاستراتيجي الذي نتطلع إليه لأجيالنا القادمة.

جيـل Z المغربـي والمعادلة الإصلاحية الجديدة

قراءة تحليلية موجزة في التحولات البنيوية للمجتمع المغربي

عبيدلي العبيدلي

تُعدّ حركة جيل Z المغربي، التي اندلعت في سبتمبر 2025 تحت مسمّى " جيل Z 212»، محطة مفصلية في تاريخ التحولات الاجتماعية والسياسية في المغرب المعاصر. هذه الحركة لا تمثّل انفجارًا عابرًا للغضب، بل تجسيدًا لتحوّل بنيوي عميق في الوعي الجمعي لجيلٍ وُلد رقميًا ونشأ في فضاء اتصالي مفتوح، يرى ذاته فاعلًا لا متلقيًا، ومواطنًا عالميًا لا محليًا فقط. الإطار الاجتماعي للانفجار عرف المغرب خلال السنوات التي سبقت احتجاجات 2025 أزمةً مركّبة تمسّ التعليم والصحة ومستوى المعيشة. فعلى الرغم من أن ميزانية التعليم والصحة بلغت نحو 118 مليار درهم (16% من الإنفاق العام)، فإن التدهور الهيكلي في جودة الخدمات كان واضحًا. بلغ عدد التلاميذ أكثر من 8.2 ملايين مقابل 299 ألف معلم، وتجاوزت الكثافة الصفية 40 طالبًا في بعض المدن، بينما لم يتجاوز عدد الممرضين 41,600 أي 1.1لكل ألف نسمة، وهو رقم بعيد عن المتوسط العالمي (3.86). تعمّق الشعور العام بعدم العدالة الاجتماعية، إذ أفادت تقارير متعددة أن40% من السكان يعيشون في فقر أو هشاشة. وهكذا تبلورت لدى جيل Z قناعة بأن السياسات العمومية لم تعد قادرة على ضمان العدالة المعيشية. إنّ الحادثة المأساوية في مستشفى الحسن الثاني بأغادير، التي أودت بحياة ثماني نساء أثناء الولادة، تحولت إلى رمز لانهيار المنظومة الصحية. لكنها كانت في جوهرها نتيجة تراكم الإحباطات اليومية التي يعيشها المواطنون، خصوصًا فئة الشباب التي تتواصل عبر شبكات رقمية أكثر مما تتفاعل عبر مؤسسات الدولة. لقد مثّلت الواقعة نقطة التقاء بين الألم الاجتماعي والوعي الرقمي، فحوّلت الفضاء الإلكتروني إلى محرّك احتجاجي حقيقي. البنية الاقتصادية للأزمة يُظهر تحليل المؤشرات الاقتصادية أن الأسباب المعيشية كانت الوقود الأساسي للحراك. فقد بلغ معدل البطالة العام 12.8%، في حين وصلت بطالة الشباب إلى 35.8 % ، وارتفعت في المدن إلى نحو 50 %. أكثر من خُمس خريجي الجامعات بلا عمل، وقرابة 42 % من الشباب يفكرون بالهجرة. ورغم تسجيل نمو اقتصادي بنحو 4.6 % ، فإن العائد ظلّ محصورًا في الفئات العليا، ما عمّق فجوة التوزيع الطبقي. ولم يعد الأمر مقتصرًا على تدني الدخل، بل بانهيار الأمل في العدالة الاقتصادية؛ إذ تُضَخ الاستثمارات في الملاعب والمهرجانات استعدادًا لكأسي إفريقيا والعالم، بينما تتدهور القطاعات الحيوية كالصحة والتعليم. بذلك، غدت الأزمة الاقتصادية "أزمة أمل" قبل أن تكون "أزمة دخل"، وأصبح الشعور بالتهميش الاقتصادي منطلقًا للمطالبة بإعادة ترتيب أولويات التنمية الوطنية. ثالثًا: الأزمة السياسية وأزمة التمثيل انعدام الثقة بالمؤسسات هو المحور السياسي الأبرز في تحليل الظاهرة. أظهرت استطلاعات "الباروميتر العربي" (2024) أن 70% من الشباب المغربي لا يثقون بالأحزاب، وأن 64% يرون الانتخابات بلا جدوى. هذا الانقطاع عن القنوات التقليدية جعل الشباب يبحث عن بديل تمثيلي في الفضاء الرقمي. وهكذا تشكّلت حركة " جيل Z 212» بلا قيادة حزبية تقليدية، أو هرم تنظيمي، معتمدة، عوضًا عن ذلك، على آليات تصويت إلكتروني فوري على تطبيقات مثل Discord، ما يدل على انتقال المشاركة السياسية من القاعة الحزبية إلى الشاشة الشخصية. ويشير هذا إلى تحوّل نوعي في مفهوم المواطنة: من مواطنة "الولاء للمؤسسة" إلى مواطنة «المشاركة الرقمية.» الهوية الاتصالية للحركة يتميّز " جيل Z 212» بكونه أول جيل "رقمي بالفطرة"، يتعامل مع التكنولوجيا كامتداد لوعيه الاجتماعي. هذه السمة جعلت الحركة المغربية 2025 أول احتجاج عربي مؤدلج بالتقنية لا بالأيديولوجيا. فجاءت شعاراتها تقول "لا نحتاج كأس العالم... نحتاج كرامة إنسانية" – «لا تطالب بإسقاط النظام، بل بإصلاحه». كما حرصت بياناتها الرقمية على تأكيد الولاء الوطني واحترام المؤسسة الملكية، مما يعكس نضجًا سياسيًا جديدًا يقوم على الإصلاح لا القطيعة. بهذا المعنى،

حرصت بياناتها الرقمية على تأكيد الولاء الوطني واحترام المؤسسة الملكية، مما يعكس نضجًا سياسيًا جديدًا يقوم على الإصلاح لا القطيعة. بهذا المعنى، تعدّ الحركة نموذجًا لما يمكن تسميته "الاحتجاج الإصلاحي"، الذي يوازن بين النقد والولاء، ويطالب بالاعتراف دون الانفصال عن الدولة. التحليل البنيوي والدلالات الإصلاحية تظهر دراسة الأسباب المتشابكة، أن الاحتجاجات نتاج تفاعل أربع بنى متوازية: 1.البنية الاجتماعية: انهيار الخدمات العمومية، تآكل الطبقة الوسطى، وانفصال الخطاب الرسمي عن الواقع المعيشي. 2.البنية الاقتصادية: بطالة مرتفعة، تضخم معيشة، وغياب العدالة في توزيع الثروة. 3.البنية السياسية: ضعف الأحزاب والمؤسسات التمثيلية، واستبعاد الشباب من صنع القرار. 4.البنية النفسية–الاتصالية: المقارنة الدائمة عبر الشبكات مع مجتمعات أكثر رفاهًا، وغياب التواصل الحكومي الفعّال. هذه العوامل كوّنت حالة من الوعي النقدي الجماعي، جعلت الجيل الجديد يستخدم المنصات الرقمية كبديل عن البرلمان والنقابات، ما أعاد تعريف "الفضاء العام" في السياق العربي. المقارنة مع تجارب عربية سابقة بخلاف الربيع العربي (2011) الذي رفع شعارات سياسية كبرى، جاءت حركة " جيل Z 212» بشعارات اجتماعية واقعية. لقد سعى الربيع العربي إلى إسقاط الأنظمة فأسفر عن فوضى، أما " جيل Z 212» فيسعى إلى ترميم العلاقة مع الدولة من خلال الضغط السلمي. تغيّر أيضًا وسيط التعبئة: من فيسبوك وتويتر إلى تيك توك وديسكورد، أي من منابر الخطاب إلى شبكات الفعل. إنها نقلة من الثورة إلى الإصلاح، ومن الانفعال إلى التنظيم الشبكي، وهو ما يعكس تطورًا في وعي الأجيال العربية حيال مفهوم السلطة والمشاركة. نحو مقاربة عربية شاملة أوصت التحليلات الاستراتيجية الصادرة عن مراكز عربية ودولية بضرورة التعامل مع الظاهرة بمقاربة ثلاثية: سياسية، اجتماعية، اقتصادية. • سياسيًا: تأسيس مجالس وطنية للشباب بنسبة تمثيل لا تقل عن 25٪، وتوسيع فضاءات التعبير الرقمية المنظمة بدل الرقابة العقابية. • اجتماعيًا: إصلاح منظومتي التعليم والتدريب وربطهما بسوق العمل، وتشجيع الاقتصاد الاجتماعي وتمويل المشاريع الناشئة. •اقتصاديًا: إطلاق "صندوق عربي للجيل الرقمي" يمول مبادرات الشباب بنسبة 1٪ من استثمارات الصناديق السيادية، وتحفيز التحول نحو اقتصاد المعرفة والعمل الحرّ. كما تبرز ضرورة تبنّي مقاربة اتصالية جديدة، قوامها الصراحة والشفافية بدل التبرير، والانتقال من مراقبة المحتوى إلى فهمه وتحويل الغضب إلى مشاركة. الدروس والعِبر العربية تكشف التجربة المغربية أن الإصلاح الذكي أقل كلفة من القمع، وأن إشراك الشباب في الحوار المؤسسي يحوّلهم من طاقة احتجاجية إلى طاقة اقتراحية. «جيل Z 212» العربي يتشارك القيم نفسها: وعي بالفساد، رفض البطالة، وإيمان بالمواطنة الفاعلة. وإذا لم تُستوعب مطالبه في قنوات مؤسسية، فقد تتكرّر الظاهرة في دول أخرى، ولكن بأشكال أكثر نضجًا وأقل صدامية. نحو عقد اجتماعي جديد تحتاج الدول العربية إلى إعادة تعريف العلاقة بين الدولة والمواطن على قاعدة الاعتراف والمشاركة، بدلًا السيطرة والعقاب. جيل Z لا يسعى لإسقاط النظام، بل لتجديد العقد الاجتماعي بحيث يُعترف به كشريك حضاري في بناء الدولة. ذلك يتطلب إصلاح التعليم والإعلام والحوكمة المحلية وتخصيص مقاعد للشباب في المجالس المنتخبة، بما يضمن العدالة والشفافية والمساءلة. خاتمة تُظهر التجربة المغربية أن الاحتجاج لم يكن ضد الدولة، بل ضد غيابها عن الحوار. جيل Z يطالب بالاعتراف لا بالمكافأة، وبالإصلاح لا بالانفجار. إنه جيل يقيس شرعية الأنظمة بمدى استماعها له لا بقدرتها على إسكات صوته. تلك الحركة ليست خطرًا أمنيًا، بل فرصة تاريخية لإعادة تأسيس الثقة بين الأجيال والدولة في العالم العربي. فالفضاء الفاصل بين الشارع والمكتب هو مساحة الإصلاح الحقيقية، حيث تتقاطع ثقة المواطن مع إرادة الدولة لبناء المستقبل المشترك. فالفضاء الفاصل بين الشارع والمكتب هو مساحة الإصلاح الحقيقية، حين تتقاطع ثقة المواطن مع إرادة الدولة لبناء المستقبل المشترك.

عامان على حرب الإبادة ويقظة العالم !

فوزية رشيد

لأنني كنت من خلال هذه الزاوية ومنذ بدأت حرب الإبادة في 8 أكتوبر، أي بعد يوم من عملية 7 أكتوبر 2023، حاولت تغطية كل المحطات سواء المتعلقة بالإبادة نفسها وتدمير البشر والشجر والحجر، أو تداعيات ذلك على العالم كله مع استمرار أكثر حروب التاريخ وحشية وإجرامًا شهدها العالم وشعوبه عبر البث الحي! فإن الذكرى الثانية لكل ذلك لم أشأ إعادة ما أبديت الرأي حوله على مدى عامين، وإنما أريد هنا مع هذه الذكرى المؤلمة لما لا يزال العالم يعيش أحداثها، ويعلق آماله على مفاوضات شرم الشيخ لإنهاء جرائم الحرب المستمرة حتى آخر لحظة، فإنه جدير بالذكر هنا أن (البشرية كلها تعيش في هذه المرحلة لحظة تحول حضاري عميق، ولحظة يقظة وعي غير مسبوق) تم من خلاله تحرك عواصم العالم ومدنه ضد الكيان الصهيوني، عزله شعبيًا بل ورسمياً في بعض دول العالم! وحشر الغرب الاستعماري الداعم لهذا الكيان عسكريًا ولوجستيًا وماليًا وإعلاميًا في زاوية ضيقة، بعد أن انكشف وجه النظام الدولي الذي يقوده منذ الحرب العالمية الثانية، ومراحل استعمارِه لدول كثيرة منذ 300 عام!

رغم ذلك، ولأننا نؤمن أن لا شيء يحدث هو أبيض بالكامل أو أسود بالكامل! ولا شيء هو شر بالمطلق أو خير بالمطلق، سواء للشعوب أو للدول أو حتى للأفراد!

فإن في كل شر جانبًا من الخير، وإن كان ذلك يبدو للبعض في إطار غامض، ولكنه في إطار الحكمة الإلهية هو مجريات أحداث أقرب للامتحانات الصعبة للبشرية، خاصة إذا جاء الحدث يشبه الزلزال في آثاره! ومن هنا يتضح حجم رد الفعل الشعبي والدولي بما يخص غزة والقضية الفلسطينية والكيان المجرم، بما لم يتخيله أحد، ولم يتوقعه أحد، وحيث حجم المأساة الإنسانية طغى بشكل تراجيدي على كل ما عداه!

بعد عامين من حرب الإبادة، فإنه بالإمكان القول إن العالم تغير في وعيه بشكل كبير، سواء حول فلسطين أو حول الكيان الصهيوني أو حول المبادئ والقيم الدولية أو حول الصهيونية العالمية التي رسخت أقدامها في الغرب بل وفي دول كثيرة في العالم، فإذا بها تواجه زلزال التغير النوعي في الوعي حولها وحول النظام الدولي الذي تحكمه! بل إن الأولويات تغيرت حول تعريف من هو العدو الوجودي الحقيقي في العالمين العربي والإسلامي، بعد أن صدق كثيرون فيهما أن الكيان الصهيوني قابل للتعايش وللسلام! فإذا بالدول العربية الوازنة اليوم تدرك أن خطر الكيان بات واضحًا بل ووجوديًا كما كان في السابق، بعد أن كان متواريًا خلف نظريات التسويق له بمعسول الكلام وبالاتفاقيات الإبراهيمية! خاصة في ظل وضوح نوايا الصهيونية الدينية التلمودية المتطرفة! وهذا تحول مهم في الوعي الرسمي العربي، بعد أن كان الوعي الشعبي مدركًا طوال الوقت لذلك، بالاستثناء "المتصهينين العرب" الذين يعبرون عن أنفسهم خارج الانتماء الوطني والقومي الحقيقي، وخارج متطلبات الحفاظ على الهوية والدين الحق، وخارج دروس التاريخ وما طرحته أحداثه من إضاءة للتحديات والتهديدات الحقيقية، والتي هي قديمة جديدة!

خلال العامين المنصرمين من حرب الإبادة البشعة تجلت أيضًا للوعي العالمي، بما فيه الوعي الشعبي الغربي، نقول تجلت الحضارة الغربية بأبشع صورها بعد سيطرتها على العالم ما يقارب الـ 300 عام! وحيث اقترن منذئذٍ ادعاء "التنوير الحضاري" بواقع وحقيقة الاستعمار في العالم! وبازدواجية القيم بين نعومة المبادئ الغربية وفلسفتها، وبين قسوة ووحشية الاستعمار الغربي خارج أي إطار أخلاقي أو إنساني! وهو الغرب الذي اعتاش على دماء الشعوب وارتكاب المجازر والتدمير والتخريب والتسلط لنهب ثروات الشعوب.

هذه المرة يأتي الكيان الصهيوني، فيمثل الوجه الأبشع للوحشية الاستعمارية والتجلي الأخير والأخطر للازدواجية الحضارية الغربية وسقوطها في مستنقع غزة، بين القيم المدعاة وبين اللا أخلاقية واللا إنسانية! وليمثل الكيان اختزالًا مفضوحًا للانكشاف الغربي الحضاري وقيمه ولا أخلاقيته ولا إنسانيته وعنصريته أمام شعوبه نفسها في الغرب، ثم أمام العالم كله! وهذا ما أدى إلى تحول كبير في الوعي الشعبي الغربي مؤذنًا بوصول الغرب بقيادة الولايات المتحدة إلى حافة الانهيار الأخلاقي وإلى حافة الهاوية، بعد تفرده في السيطرة العالمية لعقود طويلة! خصوصًا في ظل صعود قوى عالمية أخرى أهمها الصين، التي تقوم اليوم مع روسيا بالبحث العالمي عن نظام دولي أكثر عدالة، وعن تعددية للأقطاب الدولية بعيدًا عن الاستفراد الغربي!

في هذه الانعطافة التاريخية نحو التغير، كان لغزة وصمود شعبها أمام ما تعرضت له من أشرس حرب إبادة موثقة بشكل يومي خلال عامين على الفضائيات ووسائل التواصل الاجتماعي، دورٌ كبير في كشف مأزق وثغرات النظام الدولي القائم، والعنصرية الغربية، ووجهها الاستعماري البشع المتجسد في دعم احتلال الكيان لفلسطين التاريخية، بل ودعم خرافاته وخزعبلاته العقائدية ذاتها للتوسع في المنطقة والسيطرة على الأنظمة الغربية تحديدًا! وهنا فإن ثورة الوعي الشعبي العالمي تنبئ بتحول عالمي حضاري، رغم أنه لا يزال يتشكل، وحتماً لن يتراجع مهما حدث، عن اليقظة التي تمت سواء في الوعي الغربي الشعبي أو الوعي العالمي، خاصة بين جيل الألفية الجديدة، الذي رأى بأم عينه كيف يُباد شعب غزة، وحجم مأساته، مدركًا أن المقاومة لمثل هذا الاحتلال البشع هي حق مشروع ووفق كل الشرائع الكونية والأممية! فهل أصبحت غزة منارة العالم اليوم لكي يتحرر ويبني نفسه من جديد؟!

التمكيـن السياسـي للمرأة البحرينية

ابراهيم العيسى

التمكين السياسي للمرأة البحرينية

المرأة البحرينية كانت ومازالت تحتل موقعا هاما وأساسيا في المجتمع ويشهد لها بالريادة والتميز على المستوى الخليجي والعربي في الكثير من المجالات ، فأثبتت كيانها وشخصيتها المتميزة بمشاركتها الرجل جنبا إلى جنب في كافة المجالات، فمارست مهن متعددة قديما وحديثا في مجالات العمل ومواقعه المختلفة ، وارتادت المدارس منذ عشرينات القرن الماضي وتعلمت القراءة والكتابة وانخرطت في الجامعات والمعاهد المحلية والخارجية بكافة تخصصاتها وشغلت الوظائف بكافة مجالاتها . وتبوأت المناصب العليا لدرجة وزير وقاضي وسفير وغيرها من مناصب في مجالات متعددة ومواقع عمل مختلفة ، ويشهد لها بالتميز والكفاءة في الوظائف التي شغلتها وبحسب العادات والتقاليد السائدة في المجتمع قديما ، حرمت المرأة البحرينية من مشاركة الرجل في الحياة العامة وفرض عليها ملازمة المنزل وعدم الخروج منه إلا بموافقة الزواج أو للضرورة القصوى ، وكان موسم الغوص الذي يستمر ثلاثة إلى أربعة شهور من أصعب الفترات في حياتها ، حيث تقوم بدور الأب وألام وتتكفل برعاية وتربية الأبناء وتسيير أمور حياتها وحياتهم من كل الجوانب في فترة غياب الزواج في رحلة الغوص وكان من ثمرات المشروع الإصلاحي لجلالة الملك المفدى منذ توليه مقاليد الحكم في عام 1999 ، التصويت على ميثاق العمل الوطني في عام 2001 وإصدار الدستور المعدل في العام 2002، وبدأ الحياة البرلمانية بالانتخابات النيابية والبلدية والذي تمخض عنها الإصلاح السياسي المنتظر والذي قاده جلالة الملك بحنكة ورؤية ثاقبة ولقد أعطى المشروع الإصلاحي لجلالة الملك دافعا وحافزا قويا للمرأة البحرينية ، حيث نص الدستور في المادة (1/ هـ) على انه : (للمواطنين رجالا ونساء حق المشاركة في الشؤون العامة والتمتع بالحقوق السياسية بما فيها حق الانتخاب والترشيح (...) وفي المادة (5 / ب) على أن : (تكفل الدولة التوفيق بين واجبات المرأة نحو الأسرة وعملها في المجتمع ومساواتها بالرجال في ميادين الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية دون الإخلال بأحكام الشريعة الإسلامية) ، وذلك لان سيادة العدالة الاجتماعية ومبدأ المساواة بين الرجل والمرأة وتكافؤ الفرص بينهم كانت دعامات أساسية للمشروع الإصلاحي منذ انطلاقته وحتى يومنا هذا مترجما معاني الالتزام بتمكين المرأة سياسيا واقتصاديا وفي كافة المجالات. والتمكين السياسي للمرأة يقصد به جعل المرأة ممتلكة للقوة والإمكانيات والقدرة والثقة لتكون عنصرا فاعلا وعاملا أساسيا في التغيير والتطوير ، بما يحقق ذاتها وحضورها وتفاعلها على ارض الواقع لتكون عنصرا فاعلا ومهما ، وذلك من خلال تعزيز قدراتها في المشاركة السياسية وإيصالها إلى مواقع اتخاذ القرار في المجتمع ومجلس النواب والمجالس البلدية ، وتعزيز دورها في هذه المواقع لتتمكن من إحداث التغيير المنشود من مشاركتها السياسية إن الغاية من تمكين المرأة سياسيا هو الدفع بالمشاركة الفاعلة للمرأة البحرينية في دوائر صنع القرار (المجالس النيابية أو البلدية) (المناصب التنفيذية والإدارية) عن طريق توسيع نطاق الفرص والخيارات والبدائل المتاحة لها ، ولكي تكون المشاركة فاعلة ومثمرة لابد من تنمية المرأة وتطوير قدراتها وإمكاناتها لتمتلك عناصر القوة التي تؤهلها وتمكنها من إحداث التغيير الأفضل في مجتمعها ووطنها، وذلك

برامج التأهيل والتدريب والتطوير وبناء القدرات وتقديم الاستشارات والخدمات الفنية لها وبناء القاعدة الثقافية والمعرفية التي تصقلها للمرحلة القادمة. وقد أكدت الاتفاقية الدولية بشأن الحقوق السياسية للمرأة للعام 1966 على أن : (للنساء الحق في التصويت في جميع الانتخابات ، بشروط تساوي بينهم وبين الرجال دون أي تمييز ، وكذلك بينهن وبين للنساء الأهلية في أن ينتخبن جميع الهيئات المنتخبة بالاقتراع العام ، بشرط التساوي الرجال دون أي تمييز ، وكذلك ضرورة تقلد المناصب العامة دون أي تمييز ضدهم) وتأكيدا على الاهتمام والرعاية التي توليها القيادة السياسية في البحرين للمرأة البحرينية ، صدر الأمر الملكي السامي بإنشاء المجلس الأعلى للمرأة في عام 2001 برئاسة صاحبة السمو الملكي الأميرة سبيكة بنت إبراهيم آل خليفة ، والذي مثل نقلة نوعية وحضارية في تاريخ ومسيرة العمل النسائي في البحرين ، تعزز وترسخ مشاركة المرأة في دفع عجلة التنمية الشاملة للمجتمع البحريني ، حيث جاء تأسيس المجلس ليكون راعيا لشئون المرأة البحرينية وعاملا مساعدا لزيادة تمكينها وتعزيز دورها في عملية البناء والتطوير والتنمية . ولقد كانت الانطلاقة الفعلية لبرنامج التمكين السياسي للمرأة مع الاستعداد للمشاركة في أول انتخابات نيابية في عام 2002 ، حيث كان للمجلس الأعلى للمرأة الدور الكبير والدافع القوي لانطلاقة وتبلور البرنامج مما أسفر عن زيادة كبيرة في نسبة مشاركة المرأة في الانتخابات ، واستمر الدعم من قبل المجلس الأعلى للمرأة في الدورات التالية من 2006 الى 2022 ويأتي برنامج التمكين السياسي للمرأة ترجمة لغايات المشروع الإصلاحي لجلالة الملك وكأحد محاور الإستراتيجية الوطنية للنهوض بالمرأة البحرينية عن طريق دعم مشاركتها في الحياة السياسية وتقديم الدعم بكافة أنواعه لكل امرأة ترغب في المشاركة في الانتخابات ، مع التأكيد والالتزام بمبادئ الحيادية التامة في دعم مشاركة المرأة ضمن مبادئ الشفافية والحيادية. ويهدف برنامج التمكين السياسي للمرأة لتحقيق مشاركة فاعله للمرأة البحرينية في مسيرة التنمية الوطنية جنبا إلى جنب مع الرجل ، وإيصال المرأة إلى المجالس البلدية والمجلس النيابي من خلال تهيئتها وصقلها لخوض المعترك الانتخابي ، وتغيير الصورة النمطية للمرأة في المجتمع وحكرها في مجالات ومهن معينة رغم قدراتها وطاقاتها التي تؤهلها لخوض المعترك السياسي. وتقديرا وعرفانا لدور ومكانة المرأة في المجتمع ، تحتفل مملكة البحرين في غرة ديسمبر من كل عام بيوم المرأة البحرينية وذلك إنصافا وتقديرا لانجازاتها وعطائها في مختلف الميادين والمواقع ، ولإبراز المحطات الهامة في مسيرة عطاء المرأة ومشاركتها في دعم التنمية الشاملة في مملكة البحرين ، وقد جاءت الاحتفالات بيوم المرأة البحرينية بتخصيص شعار لكل عام يمثل مهنة أو مجال عمل لفئة معينة من فئات المرأة تأكيدا على دعمها واعترافا بدورها في خدمة المجتمع. ونلحظ إن الاهتمام بالمرأة البحرينية قد نال النصيب الوافر من اهتمام القيادة السياسية وكافة الوزارات والهيئات والمؤسسات ، ذلك لان المشروع الإصلاحي الذي تبناه جلالة الملك قد أتاح للمرأة الوصول للسلطة التنفيذية ومواقع صنع القرار بالإضافة للسلطتين التشريعية والقضائية والجمعيات السياسية ومؤسسات المجتمع المدني ، وبرنامج دعم المرأة سياسيا من قبل المجلس الأعلى للمرأة مستمر مع الاستعداد لانتخابات 2026 بعد النجاح الذي تحقق مع الدورات السابقة والذي تمخض عنه وصول عدد من النساء لعضوية المجلس النيابي ، من خلال خطط طموحة ورؤية ثاقبة تفتح المجال للمرأة للمشاركة والنجاح واثبات الذات .

جمعيات المجتمع المدني

عوض السبع

تنشأ جمعيات المجتمع المدني كقطاع مواز للقطاع الحكومي، وتلعب هذه الجمعيات دوراً رئيسياً في نشر الوعي الاجتماعي والسياسي والثقافي في أي مجتمع متحضرومتمدن.

كذلك تساهم في رفع الادراك للمواطن بنواحي ترشيد الصرف والاستهلاك كما تساهم في نشر مبادئ المواطنة والتعاون والتكاتف بين افراد المجتمع.

وهي بذلك تتيح الفرصة للافراد للمساهمة بأفكارهم الخلاقة وجهودهم المخلصة في خدمة المجتمع.

على أن هذه الجمعيات بحاجة الى موارد مالية مستدامة لدعم قدراتها التشغيلية وكذلك لاستمرار أنشطتها وفعاليتها ومساهمتها المجتمعية .

والكثير من دول العالم تشرع وتصدر الكثير من النظم والقوانين التي تنظم اعمال هذه الجمعيات وكذلك طرق دعمها وتمويلها، في الكثير من الحالات يعتمد تمويل جمعيات المجتمع المدني على إشتراكات الأعضاء وبعض الهبات والتبرعات من المانحين المساندين والمتعاطفين مع أي من هذه الجمعيات.

كما تتمكن بعض الجمعيات من الحصول على بعض المساعدات والمساهمات الحكومية وأن الاستقرار الإداري والاستدامة المالية يعتبران من شروط الأساسية الاستدامة الجمعيات واستمرارية قيامها بأداء رسالتها واستمرارية قيامها بأنشطتها المجتمعية إلى أحسن وأكمل صورة.

غير أنه في بعض الحالات ونظراً لعدم تواجد إدارة واعية متمرسة نأخذ بالأسباب العلمية في عملية إدارة الموارد المالية فإن الجمعية تبدأ في مواجهة المشاكل المالية التي سوف تؤثر على القدرة التشغيلية للجمعية بحيث تفشل في تغطية المصاريف والنفقات وسوف تكون الجمعية مضطرة لتسريح كل أو بعض الموظفين كما سوف تعجز عن دفع أي فواتير تتعلق بالكهرباء والهاتف وربما في مرحلة نهائية سوف تعجز عن المحافظة على مقر تواجدها

هذا في جانب، ومن ناحية أخرى فلن تستطيع الجمعية المساهمة أو الصرف على أي من الأنشطة التي كرست الجمعية تواجدها لخدمة هذه الفئات في المجتمع.

كما أن ثقة المتعاطفين والمتأثرين بالجمعية سوف تخسر وذلك لفشلها في إدارة مشاكلها الداخلية، فكيف ستكون لها القدرة على المساهمة في حل مشاكل المجتمع

كما أن بعض الجمعيات وللتغلب على الضعف المالي قد تلجأ إلى الاستعانة بمصادر خارجية وهذا القرار يمثل خطورة على استقلالية الجمعية وإمكانية أرتهان قرارها لا أطراف خارجية .

تبدأ بوضع استراتيجية توضح نقاط القوة والضعف وكذلك الفرص المتاحة والصعوبات المستقبلية في محاولة جادة لحل الصعوبات المالية فإن أول خطوة هي أن تتولى قيادة الجمعية إدارة وهي متمرسة تبدأ بتطوير النظام المحاسبي للجمعية يحدد بدقة مصادر الدخل والإيرادات ويسيطر بدقة على الصرف وترشيد الإنفاق كما تبدأ الإدارة بتنويع مصادر الدخل والاستفادة القصوى من أي موجودات وتشغيلها بأفضل صورة.حسنا كما تبدأ الإدارة بالتأكيد على أعضاء الجمعية الحرص على تجديد عضويتهم ودفع اشتراكاتهم

تتواصل الإدارة مع الجهات الحكومية لإقناعهم بدور الجمعية في المجتمع وبالتالي الحصول على دعمهم .

تبدأ الإدارة بالتواصل مع المتعاطفين المساندين لنشاطات الجمعية وإقناعهم باستمرار التواصل والدعم .

تسعى الإدارة لإقامة شراكات مجتمعية مع عدد من شركات القطاع الخاص لاقامة فعاليات مشتركة يذهب ريعها لدعم نشاطات الجمعية.

إصدار تقارير مالية ونشرات إعلامية دورية تنشر للاعضاء وللمساندين المانحين تعزز ثقتهم بوضع الجمعية المالي وكذلك باستمرارية أنشطتها المجتمعية.